



تقرير الدورة العادية السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق  
الإنسان

جدة، المملكة العربية السعودية 19 - 23 أبريل 2015



## فهرس

رقم الصفحة	الموضوع:	التسلسلي الرقم
22-2	تقرير الدورة العادية السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي	
	الملاحق	
27-23	جدول أعمال وبرنامج عمل الدورة السابعة	أ-
31-28	كلمة افتتاحية للسفيرة إلهام إبراهيم أحمد، رئيسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان	ب-
36-32	كلمة معالي السيد إياد مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي	ج-
40-37	بيان تفصيلي يعرض لموجز وقائع الدورة السابعة	د.
43-41	بيان صحفي حول موضوع الدورة السابعة: "حماية قيم الأسرة"	هـ
44	بيان صحفي يدين غرق المهاجرين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط	و-

## مقدمة

1. عقدت اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها العادية السابعة فيما بين يومي 19 إلى 23 أبريل 2015 في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. وحضر الجلسة ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي، والأمين العام، وعدد من كبار موظفي المنظمة، ومجمع الفقه الإسلامي، و ممثلو وسائل الإعلام. وقد حضر المناقشة المواضيعية للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان عدد من الشخصيات تلقت دعوة خاصة في هذا الشأن، وهم: السفير زامير أكرم، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة في جنيف، والسيدة شارون سلاتر، من مرصد الأسرة الدولي، والسيدة إيمان ساندر بيرتكس من هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والسيد المنذر الشوك من مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

2. وفيما يلي قائمة بأسماء الخبراء / الأعضاء الذين حضروا الاجتماع:

1. السفارة إلهام إبراهيم محمد (رئيسة)
2. السيد محمد س ك كاغوا
3. السفير عبد الوهاب
4. السفير مصطفى علائي
5. الدكتور عمر أبو أبا
6. الدكتور صالح بن محمد الختلان
7. الدكتور إرجين إرغول
8. السيدة ستي روجيني ذو حياتين
9. الدكتور محمد ممدوح مدحت الأشقر
10. الدكتور سعيد محمد عبد الله أمير الغافلي
11. الدكتور راشد بن حمد بن حميد البلوشي
12. السيد أداما نانا
13. السيد محمد البشير إبراهيم
14. السيد محمد الريسوني

15. السيد محمد لمين تيمبو
16. السيد ثيام الحسين
17. السيدة أصيلة ورداك
18. الدكتور ريحانة بنتي عبد الله (اعتذرت عن الحضور)

3. بدأت أعمال الدورة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم.

4. رحبت السفارة إلهام إبراهيم بالمفوضين الجدد، وهم الدكتور راشد بن حمد بن حميد البلوشي (عمان)، والدكتور سعيد محمد عبد الله أمير الغافلي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد أداما نانا (بوركينافاسو)، والسيد تيام الحسين (غينيا)، مهنئة إياهم على التحاقهم بالهيئة ومتمنية لهم التوفيق في مهامهم الجديدة.

5. وخلال هذه الدورة التي دامت خمسة أيام، تناولت اللجنة بالنقاش المستفيض جميع البنود المدرجة على جدول أعمالها بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمهام الخاصة الموكلة إليها من قبل مجلس وزراء الخارجية، فضلا عن المسائل الإجرائية المتعلقة بأساليب عملها وإنشاء آلية للتفاعل مع المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني بصفة عامة. أما اليومان الأولان من الدورة فقد خُصصا للاجتماعات المغلقة، حيث انكب كل فريق على مناقشة مركزة للمهام المحددة الموكلة إليه. ويتناول التقرير الذي بين أيدينا تفاصيل هذه الاجتماعات تحت العناوين وبنود جدول الأعمال ذات الصلة.

6. كذلك أطلعت الهيئة على ما أحرز من تقدم في إعداد مسودات أساليب عمل الهيئة، وعلى القرار المتعلق بالإطار المقترح للتفاعل مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وقدم مكتب المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي لجامو وكشمير إحاطة بشأن حالة حقوق الإنسان في كشمير التي تحتلها الهند. وبالإضافة إلى ذلك تناولت الهيئة بالنقاش الخطة المستقبلية للأنشطة بما في ذلك قائمة الدراسات / التقارير التي سيتم إعدادها، وكذا الأجوبة على الطلبات المحددة الواردة من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

7. وقدم السيد مرغوب بوت، المدير التنفيذي لأمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، إحاطة بشأن مسار إسطنبول، وهي آلية غير رسمية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16. كما قدم تفاصيل حول الأعمال التحضيرية الخاصة بالاجتماع المقبل لمسار إسطنبول الذي من المقرر أن تستضيفه منظمة التعاون الإسلامي في جدة يومي 3 و 4 يونيو 2015، والدعوة التي وجهها الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى الهيئة لحضور الاجتماع.

8. وقدم السيد بوت أيضا معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالبحث عن مبنى جديد مستقل يكون بمثابة المقر الرئيسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والتحضير لصياغة ميزانية خاصة بالهيئة وعرضها على الاجتماع القادم للجنة المالية الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، أطلع أعضاء الهيئة على المستجدات الخاصة بتصميم الموقع الإلكتروني للهيئة على شبكة الإنترنت، وكتيب المعلومات ذات الصلة، وكذا الشعار الجديد للهيئة. وقدم أعضاء الهيئة مجموعة من المقترحات التي تم تدوينها قصد إدراجها لاحقا.

## إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

9. أقرت الهيئة جدول الأعمال وبرنامج عمل الدورة السابعة (الملحق أ-1) ، خلال الاجتماع الأول الذي عقد في 19 أبريل 2015 تحت رئاسة السفيرة إلهام إبراهيم، التي استلمت هذا المنصب خلال الدورة. وقد استند إعداد جدول الأعمال إلى المجالات ذات الأولوية المحددة في جلسات الهيئة السابقة، وكذلك المهام الموكلة إليها من قبل مجلس وزراء الخارجية.

10. قررت الهيئة اعتماد "حرية التعبير وخطاب الكراهية" موضوعا لدورتها الثامنة. كما قررت تخصيص ورشة عملها السنوية لسنة 2015، والتي ستعقد يومي 12 و 13 أكتوبر 2015 في جاكرتا، باندونيسيا، لموضوع: "التربية على حقوق الإنسان".

11. بعد ذلك انضم أعضاء الهيئة الجدد كل مختلف فرق العمل، كل حسب رغبته، مما أفضى إلى التوزيع التالي: (1) السيد أداما نانا: فريق عمل "الحق في التنمية"، وفريق عمل "حقوق المرأة والطفل" (2) الدكتور البلوشي: فريق عمل "الإسلاموفوبيا"، وفريق عمل "الحق في التنمية"، (3) الدكتور سعيد الغافلي: فريق عمل "حقوق المرأة والطفل" (4) السيد ثيام الحسيني: فريق عمل "الحق في التنمية"

## الجلسة الافتتاحية

12. تم الافتتاح الرسمي للدورة خلال اجتماع 21 أبريل 2015.

13. أشادت السفيرة إلهام أحمد، رئيسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، في معرض ملاحظاتها الافتتاحية بإسهام الرئيس المنتهية ولايته، السيد محمد كو إبراهيم، في النهوض بمصالح الهيئة. كما قدمت لمحة عامة عن الأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال سنة 2014، وتحدثت بإسهاب عن التقدم الذي أحرزته الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في مختلف المهام التي أوكلها إليها مجلس وزراء الخارجية. وفي هذا الصدد، أعربت السفيرة عن امتنانها لما أبدته الدول الأعضاء من ردود إيجابية إزاء ورشة العمل التي نظمتها الهيئة حول "التأثير السلبي للعقوبات الاقتصادية والمالية على التمتع بحقوق الإنسان في البلدان المستهدفة بهذه العقوبات"، والتي عقدت في طهران خلال السنة الماضية، فضلا عن عقد المناقشة المواضيعية حول "مكافحة التطرف والتعصب في الإسلام"، التي نُظمت خلال الدورة السادسة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. وقد تضمنت الوثائق الختامية لهاتين الفعالتين توصيات هامة لمختلف الأطراف المعنية، ولاقت استحسانا منقطع النظير بصفقتها مدخلات مفيدة وجديرة بأن تنظر فيها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

14. أعربت الرئيسية عن قلقها الشديد إزاء تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا والأعمال المعادية التي تنم عن كراهية الأجانب، ضد الأقليات المسلمة في الغرب في أعقاب حادثة 'شارلي أبدو!' وحثت الهيئة على إطلاق مناقشة تهدف إلى تحديد طوابط حرية التعبير، من أجل حماية وصون كرامة الأقليات والمجتمعات المسلمة، وإبداء الاحترام الواجب اتجاهها. وفي هذا السياق، أعربت عن تأييدها للرأي الذي ذهب إليه أعضاء آخرون باعتماد "حرية التعبير وخطاب الكراهية" موضوعا للدورة الثامنة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

15. أدانت رئيسة الهيئة باسم باقي الأعضاء، عمليات القتل غير الإنسانية التي راح ضحيتها ما يزيد على 100 طالب في جامعة جريسة بكينيا، والتي يُعتقد أنها من تنفيذ مسلحي حركة الشباب، وكذا مقتل المئات من المدنيين الأبرياء في مختلف بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا على يد تنظيم داعش / الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأعربت عن تضامنها مع ضحايا هذه الأعمال الإرهابية، وأكدت مجدداً أن هذه الإيديولوجيات المتطرفة، والتعصب والإرهاب لا تمت بأية صلة للإسلام الذي هو دين سلام، تحض تعاليمه على لزوم الاعتدال والتوازن.

16. أعربت الرئيسة عن قلقها الشديد إزاء محنة المهاجرين المتجهين من أفريقيا إلى أوروبا، لاسيما بعد أن كشفت التقارير الأخيرة غرق هؤلاء قبل وصولهم إلى سواحل أوروبا. وناشدت السلطات المعنية في أوروبا والأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعالجة هذا الموضوع بطريقة شاملة، بما في ذلك ضرورة توفير كل أشكال المساعدة الممكنة وفقاً لمقتضيات القانون الإنساني الدولي ومعايير حقوق الإنسان المعتمدة. وعلاوة على ذلك، أعربت الرئيسة عن قلقها إزاء استمرار محنة الفتيات اللواتي اختطفتهن جماعة بوكو حرام، وحثت السلطات المعنية على اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتحديد مكان أولئك الفتيات المختطفات وتحريرهن على وجه السرعة.

17. وأعرب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، إياد أمين مدني، في معرض كلمته، عن تقديره للأنشطة المفيدة التي تقوم بها الهيئة في إطار تحقيق أهدافها وغاياتها. وشدد معالي الأمين العام على أهمية استقلال أعمال الهيئة، ونقاشاتها الفكرية واتخاذ قراراتها، وشدد على دعم الأمانة العامة المعنوي واللوجستي والمالي الكامل لعمل الهيئة. وأضاف أن مجال تركيز الهيئة لا ينبغي أن يقتصر على مساعدة الدول الأعضاء في صياغة ووضع وتنفيذ سياسات ملائمة تتفق مع حقوق الإنسان الأساسية، وإنما يتعداه إلى سد الفجوة الأخذة في الاتساع، وتصحيح سوء الفهم حول التعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان.

18. وذكر الأمين العام الهيئة بضرورة إيجاد معيار تستطيع كل دولة عضو أن تنظر إليه لقياس المسافة بين النموذج الإسلامي لحقوق الإنسان وقوانينها وممارساتها الخاصة. وفي هذا الصدد، اقترح على الهيئة أن تراجع صكوك منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بحقوق الإنسان في ضوء المعايير والصكوك العالمية لحقوق الإنسان، وتقدم اقتراحات



بالتحسين أو التحديث أو التعزيز، حسبما يقتضيه الأمر، مذكرا الهيئة أن مما يدخل في مهامها الدفاع عن القيم الإسلامية، وتقديم الصورة الحقيقية عن هذا الدين المسالم.

### المناقشة المواضيعية: "حماية قيم الأسرة"

19. كان موضوع الدورة السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان "حماية قيم الأسرة". وحضر المناقشة إلى جانب أعضاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وعدد من الخبراء الدوليين الذين تناولوا هذا الموضوع بإسهاب من جوانب شتى، بما في ذلك التحديات التي تواجه مؤسسة الأسرة ومكوناتها في مختلف السياقات.

20. وقد استهلّت السفيرة إلهام النقاش بمقدمة موجزة حول الموضوع، وأهميته في سياق تعزيز وحماية حقوق الطفل، وكذلك من جهة التطور التدريجي للمجتمعات. وأكدت على أهمية الأسرة باعتبارها اللبنة الطبيعية والأساسية للمجتمع، وبينت التحديات الحالية المتمثلة في التشويش على تعريف الأسرة، معربة عن أملها في أن يُسفر النقاش خلال هذه الدورة عن نتائج ملموسة بشأن موضوع "حماية قيم الأسرة".

21. من جانبه رحب الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في معرض ملاحظاته بموضوع الدورة، والذي يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنظمة، وشدد على ضرورة حمايتها والنهوض بها وفقا للقيم والتعاليم الإسلامية، ووفقا كذلك للمعايير العالمية لحقوق الإنسان. وأوصى بعقد مؤتمر خاص لمنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع للنظر في التعاريف ذات الصلة، واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للتحديات المختلفة التي تترتب الدوائر بهذه اللبنة الأساسية في المجتمع ومكوناتها من خلال سياقات ومواقف شتى. كما رحب بمشاركة مجمع الفقه الإسلامي الدولي في هذه المناقشة وحث على مد جسور التواصل بين المؤسسات بغية إدراج المنظور الإسلام في المواضيع المترابطة وتوحيد المواقف والرؤى إزاء مختلف القضايا. وأعرب عن أمله في أن تساعد اللجنة على تحقيق نقلة نوعية داخل منظمة التعاون الإسلامي في تناغم الحقوق والحريات العالمية مع القيم الإسلامية لكي يتسنى تقديم نظام متماسك يؤدي إلى التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان.

22. قدم السفير زامير أكرم، منسق مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في جنيف، عرضاً مفصلاً حول طريقة مناقشة موضوع الأسرة في الأمم المتحدة بما في ذلك الأشكال الجديدة من التحديات التي يواجهها تعريف الأسرة التقليدية مثل الأزواج المثليين. فدعاوى المثليين في رأيه إنما تروم التثويش على مفهوم الأسرة كما هو متعارف عليه. وذكر أن الأسرة هي نواة المجتمع وهي مؤسسة مقدسة يتعين احترامها وحمايتها، وتوسع في بيان موقف منظمة التعاون الإسلامي إزاء تعريف الأسرة والنهج الذي اعتمده لمواجهة المفهوم المستوحى من الثقافة الغربية. وأكد على ضرورة أن تتحدث منظمة التعاون الإسلامي بصوت واحد يستند إلى الحجج القانونية. واقترح لهذه الغاية التعاون الوثيق مع دول وازنة مثل الاتحاد الروسي والصين وغيرهما، ممن يشاطرون منظمة التعاون الإسلامي الرؤى والمفاهيم في هذا المجال.

23. وقدم السيد المنذر الشوك، ممثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الأسرة من المنظور الإسلامي ودورها في تحقيق التقدم والازدهار وسلامة المجتمع. وقال إن مفهوم الأسرة في الإسلام يستند إلى الحقوق والواجبات التي لا بد منها للحفاظ على النظام في المجتمع. وأكد مجدداً على أن تعريف مصطلح الأسرة الأصلي لم يطرأ عليه أي تغيير، ولا زال يدل على علاقة توافقية طويلة الأمد بين رجل وامرأة تربطهما الحقوق والمسؤوليات المتبادلة المنصوص عليها في التعاليم الإسلامية. وأدان الاتجاه المتنامي الذي يروم الخلط بين تعريف الأسرة وبعض المفاهيم المحدثثة والمثيرة للجدل عن قبيل الأسر المثلية الشاذة، والتي تقوم على أساس الاتجاه الجنسي، مما لا يمت إلى الإسلام بصلة، بل هي غير أخلاقية وفوضوية.

24. واعترفت السيدة شارون سلاتر من مرصد الأسرة الدولي، بأن مؤسسة الأسرة باتت تتعرض للهجوم أكثر من أي وقت مضى، سواء في المجتمعات المختلفة أو في أروقة الأمم المتحدة، إذ تسعى الدول الغربية إلى فرض معاييرها الاجتماعية عنوة على الدول النامية من خلال وسائل الإعلام، والمساعدات الإنمائية، كما تحاول تغيير قواعد الأمم المتحدة الراسخة حول هذا الموضوع. واقترحت السيدة شارون ما يلي: (1) ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تتحدث بصوت واحد داخل أروقة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا الأسرة، وذلك بغية التأثير في السياسات ذات الصلة بالأسرة، (2) ينبغي أن تصر منظمة التعاون الإسلامي على واجب الاعتراف بالأسرة عاملاً من العوامل المساهمة في التنمية في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (3) ينبغي أن تصر منظمة التعاون الإسلامي على تثبيت تعريف مصطلح "الجنسانية"

في جميع وثائق الأمم المتحدة على أنه "ذكر وأنثى" لا غير، (4) ينبغي أن تلح منظمة التعاون الإسلامي في طلبها من كيانات الأمم المتحدة (من لجان ومقررين ووكالات) على ألا تتعدى صلاحياتها وتمتد إلى الترويج للحقوق الجنسية، (5) إمكانية ممارسة الضغط داخل الأمم المتحدة من قبل المنظمات غير الحكومية الإسلامية، (6) إمكانية عقد القمم والمؤتمرات حول هذا الموضوع لإبراز وجهة النظر الإسلامية في الموضوع (7) إمكانية توفير التدريب للسياسيين وموظفي الخدمة المدنية والمعلمين على هذا الموضوع لكي يتمكنوا من التصدي بفعالية لأجندة دعاة الحقوق الجنسية المعادية للأسرة.

25. السيدة إيمان ساندر بيرتك، من هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، تناولت السياقات الإنسانية والإنمائية المتعلقة بحماية حقوق الفئات المستضعفة لاسيما في زمن الصراعات وما بعدها، قائلة إنه من واجب الدولة صياغة قوانين وسن تشريعات تراعي تنفيذ حقوق الإنسان والأسرة القائمة، تعزيزا لحماية الأسرة في زمن الأزمات. وأوصت أنه يتعين إدراج برامج خاصة للحماية من العنف ضمن عمليات الاستجابة الإنسانية متعددة القطاعات، وذلك صونا لحقوق الفئات المستضعفة من المجتمع لاسيما النساء والفتيات.

26. كما أدلى أعضاء الهيئة بآرائهم وقدموا توصياتهم حول هذا الموضوع، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ) دعوة جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لجعل الأسرة في صلب اهتماماتها وتجاهل حالات سوء الفهم والخلافات المثيرة للجدل التي تتعارض مع قيم الأسرة المتعارف عليها عالميا.

ب) الإعراب عن مخاوف شديدة من مضمون عدد من المنشورات الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة مثل اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تسهب في تناول ما يسمى مفهوم التوجه الجنسي والتعليم الجنسي الشامل للأطفال، وهي أمور مثيرة للالازع ومرفوضة أخلاقيا، ومنافية لمختلف القيم الدينية، كما أن من شأنها أن تلحق الضرر بمؤسسة الأسرة ذاتها. وحث هيئات الأمم المتحدة على الامتناع عن استخدام هذه الإصدارات التي

لم تحظ بالموافقة عليها ولا بتوافق الآراء حولها، خشية أن يؤدي ذلك إلى تفويض روح قيم حقوق الإنسان والمعايير والأدوات المتعارف عليها عالمياً.

ت) دعوة كافة الدول الأعضاء إلى دعم مواقف منظمة التعاون الإسلامي وقراراتها بشأن قضايا الأسرة، بما في ذلك قيم الأسرة وحماية الأسرة.

ث) التشديد على أهمية القيام بالأنشطة الدعوية في المحافل ذات الصلة، بما في ذلك العمل مع المنظمات غير الحكومية المؤيدة للأسرة من أجل عقد المؤتمرات والندوات لتشجيع وتعزيز قيم الأسرة، ومناشدة مجلس وزراء الخارجية وإدارة الشؤون الاجتماعية والأسرة لمنظمة التعاون الإسلامي لتنظيم مؤتمرات دولية على نطاق واسع بالتعاون مع المجموعات الجغرافية المتألفة معها فكرياً، ومؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ج) الإقرار والتشديد على الحاجة الملحة لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتوفير الحماية الفعالة للأسرة وللتماسك الأسري في زمن الصراع وما بعد الصراع، وغير ذلك من حالات الطوارئ، كحالات الأسر المهاجرة أو اللاجئة، وحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على ضمان توفير حقوق الإنسان الأساسية وتوفير الحماية القانونية لهذه الأسر المتضررة ولا سيما الحق في التعليم والصحة، تحقيقاً لهذه الغاية.

27. بعد أعضاء حلقة النقاش والمفوضين، تعاقب على تناول الكلمة ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة في منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة أهمية دور الأسرة والخطوات الواجب اتخاذها لتعزيز هذه اللبنة الأساسية في البناء المجتمعي. وفيما يلي موجز لأبرز ما جاء في مداخلاتهم:

- الحاجة إلى دعم وحماية وصون وتعزيز قيم الأسرة، التي تعتبر حاسمة في بناء مجتمعات تقدمية مسالمة متسامحة تعيش في أمن وأمان داخلياً وخارجياً.
- واجب الدولة في تعزيز ودعم مؤسسة الأسرة أمر لا غبار عليه، وذلك بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، لكي يتسنى لها أن تضطلع بمسؤولياتها.

- كل محاولات التضليل عن التعريف الحقيقي للأسرة من خلال إقحام مفاهيم مستوحاة من الثقافة الغربية ينبغي أن يُتصدى لها بتوحيد الجهود وإنتاج خطاب مضاد في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى.
  - الحث على تبادل الخبرات في مجال سن التشريعات، ووضع السياسات في الدول الأعضاء بشأن القضايا الداعمة للأسرة، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لكل فرد من أفرادها للتطور واستغلال إمكاناته على أكمل وجه.
  - أهمية إشراك وسائل الإعلام من أجل التعريف بوجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، وتنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات حول هذا الموضوع.
  - تقديم المساعدة للأسر في وضعية هشّة، كالأسر فاقدة أحد الوالدين، والأسر الفقيرة، وكبار السن، والأسر المتضررة من إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري، وكذلك أولئك الذين يوجدون في مناطق الصراع وما بعد الصراع.
28. وقد صدر بيان منفصل (الملحق-و) يضم ملخصاً لما دار خلال هذه المناقشة المواضيعية، وآراء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول الموضوع.

### أساليب عمل الهيئة

29. قدمت كل من الرئيسة السفيرة إلهام أحمد والسفير عبد الوهاب عرضاً حول سير العمل في وضع مسودة بشأن "أساليب العمل في الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" وفرق عملها. وفي ختام المناقشات والاقتراحات التي أبدتها بعض أعضاء الهيئة، تم تكليف مجموعة صغيرة من الأعضاء وهم السفيرة إلهام، والسفير عبد الوهاب، والأستاذ صالح والسفير علائي بوضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة وتعميمها على باقي المفوضين لإبداء ملاحظاتهم النهائية، إن كان لهم ملاحظات. وتقرر أن يتم إقرار نص المسودة ما لم يبد أحد اعتراضاً خلال مدة أسبوعين من تعميمه.

### المهام غير المنجزة

30. تناولت الهيئة بالنقاش كذلك المهام التي كلفها بها مجلس وزراء الخارجية، وقررت / أوصت بما يلي:

1. فيما يتعلق بإعداد تقرير شامل عن "مكافحة الإسلاموفوبيا والقضاء على الكراهية والتحيز ضد الإسلام"، رحبت الهيئة بمسودة التقرير التي أعدها الدكتور صالح، والتي هي قيد الدراسة من قبل فريق العمل الثلاثي الذي شكّل لهذه الغاية، والمكون من الأعضاء: الدكتور صالح، السفير عبد الوهاب والسفيرة إلهام). وبعد مراجعة مسودة التقرير سيتم ترجمتها وتوزيعها على جميع أعضاء الهيئة لإبداء آرائهم وملاحظاتهم، ووضع اللمسات الأخيرة قبل اعتماد التقرير خلال الاجتماع المقبل للهيئة.
2. أما بالنسبة للتكليف الخاص بمراجعة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، فقد شكّلت لجنة عمل مصغرة تتألف من الدكتور إرجين أرجول، والسفير عبد الوهاب، الدكتور صالح الخثلان والدكتور حمد البلوشي لبدء العمل في الموضوع. وتقرر أيضاً أن يبقى المكتب على صلة وثيقة بسير العمل على هذا الموضوع.
3. كما قررت الهيئة إعداد مجموعة أخرى من التقارير والدراسات الموضوعاتية تتناول عدداً من القضايا المعاصرة ذات الأهمية بالنسبة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال حقوق الإنسان. وفيما يلي تفاصيل هذه الدراسات والتقارير:

- أ) حقوق الأقليات في الإسلام: السيد الريسوني
- ب) تعزيز حقوق الإنسان وحماتها في سياق مكافحة الإرهاب: السيد لمين تيمبو والسفير علائي
- ت) حقوق الإنسان والتنوع الثقافي: السفير مصطفى علائي
- ث) التوجه الجنسي والهوية الجنسية: الدكتورة روهاني، والدكتور الأكر والدكتور أبو أبا
- ج) حقوق الميراث في الإسلام: الدكتور البلوشي ومحمد البشير

### الآلية الدائمة المعنية بأحوال حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي

31. تلقت الهيئة إحاطة بشأن وضعية حقوق الإنسان في كشمير المحتلة من السفير يحي لاوال نيابة عن المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لنزاع جامو وكشمير (الذي كان غائبا في مهمة رسمية). وأورد السفير لاوال معلومات أساسية

مستفيضة حول النزاع في كشمير، وعن تواصل انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها قوات الأمن دون هوادة في حق السكان المسلمين في الإقليم الخاضع للاحتلال الهندي. وشدد على أهمية إيجاد حل لهذه القضية في أقرب وقت ممكن، وهي التي تُعد من القضايا التي ظلت من دون حل على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ سنة 1948.

32. إضافة إلى ذلك أطلع السفير لاول الهيئة على أنشطة منظمة التعاون الإسلامي بشأن هذا الموضوع، ومنها المعونة الإنسانية المقدمة للشعب الكشميري، والزيارة التي قام بها في نوفمبر 2013 وفد منظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي وإدارة الشؤون الإنسانية بمنظمة التعاون الإسلامي. وأخبر أن الزيارة المقبلة لمنظمة التعاون الإسلامي سيقترنها السفير عبد الله عليم، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والمبعوث الخاص إلى جامو وكشمير. كما أشار إلى وجود فريق اتصال لمنظمة التعاون الإسلامي معني بنزاع جامو وكشمير، والذي يعقد اجتماعاته بانتظام على هامش مؤتمرات منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة هذا النزاع.

33. أعربت الهيئة عن شكرها للسفير لاول على إحاطته بشأن أحوال حقوق الإنسان في كشمير المحتلة، وطلبت من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مواصلة إمداد أعضاء الهيئة بمعلومات وافية تتعلق بالوضع في كشمير. كما طلبت الهيئة إدراج أسماء بعض أعضائها ضمن قائمة وفد المنظمة الذي من المنتظر أن يتوجه في زيارة مقبلة إلى كشمير. وقررت الهيئة أن آليتها الدائمة لرصد أحوال حقوق الإنسان في كشمير الخاضع للاحتلال الهندي سوف تتعاون عن كثب مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد، وكلفت السفير عبد الوهاب بإعداد مسودة أساليب العمل بغرض إخراجها في صيغتها النهائية خلال الدورة المقبلة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

34. كما حثت الهيئة الدول الأعضاء في المنظمة على ممارسة الضغط على السلطات الهندية لإقناعها بضرورة التعاون مع المنظمة والمجتمع الدولي للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في حق شعب كشمير التي تحتلها الهند. كما جرى الإتفاق عليه وأيضاً على ضرورة تشجيع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية التي تستطيع الوصول إلى كشمير على المساهمة في تحسين أوضاع المسلمين هناك.

35. عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان اجتماعات مغلقة لفرق عملها الأربعة. وقد انكبت فرق العمل على تناول الأنشطة الموكولة إليها بالتفصيل؛ وقياس التقدم المحرز بشأن القرارات التي اتخذت في الماضي، ومناقشة الإجراءات المزمع اتخاذها مستقبلاً، إن على مستوى فرق العمل أو في الإطار الأوسع للهيئة. وتولى رؤساء فرق العمل كل على حدة إطلاع الدول الأعضاء على نتائج المداولات والقرارات التي اتخذت خلال هذه الاجتماعات في 21 أبريل 2015. وفيما يلي تفاصيل أعمال اجتماعات فرق العمل:

### أحوال حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

36. انعقدت جلسة المناقشة المغلقة لفرق العمل تحت رئاسة المفوض لمين تيمبو. واستلمت الهيئة تقارير حول هذا الموضوع من السفير سمير بكر، الأمين العام المساعد لإدارة القدس، والمفوض الدكتور محمد ممدوح مدحت الأشقر، وممثل فلسطين في جدة. وقد مكنت هذه الإحاطات من تكوين نظرة شاملة حول الوضع في فلسطين، وحول الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من بين أمور أخرى، لاسيما الحصار الإسرائيلي والحظر الإداري المتواصل والمضايقات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب. وذكر أنه، على الرغم من الإدانة الدولية، فإن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية مستمرة دون هوادة.

37. وأطلع السفير سمير بكر الهيئة عن الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى الأقصى واجتماعه مع القادة الفلسطينيين في وقت سابق من هذا العام. وقال إن الأمين العام قد دعا المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، للضغط على إسرائيل لإجبارها على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة.

38. وأبلغت الهيئة كذلك أنه عقب صدور خطة العمل التي اعتمدها مجلس منظمة التعاون الإسلامي لوزراء الخارجية بشأن قضية فلسطين، أنشأ الأمين العام، بالتنسيق



مع لجنة القدس، مجموعة الاتصال الوزاري بشأن فلسطين التي قامت مؤخراً بزيارات إلى كل من روسيا والنرويج والصين لإقناع الدول الكبرى، والتعجيل بإصدار الاعتراف بفلسطين دولة مستقلة. كما أحاطت الهيئة علماً بالخطط الجارية لتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة في لاهاي وجنيف لرفع مستوى الوعي بالفظائع الإسرائيلية من منظور حقوق الإنسان.

39. وحددت البعثة الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى غزة في فبراير 2015 ثلاث قضايا رئيسية تتطلب اهتماماً عاجلاً من منظور إنساني وهي: (أ) إعادة بناء المنازل، (ب) إعادة بناء المدارس، (ج) إعادة تأهيل الخدمات الصحية. وذكر أن عدداً من دول منظمة التعاون الإسلامي قد تعهدت بدفع مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي. وعبرت الهيئة عن ترحيبها بالدعم القوي الذي أبدته الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وحثت على تقديم المزيد من المساعدات سواء من قبل الدول الأعضاء في المنظمة أو من المجتمع الدولي، للتعجيل بإعادة إعمار الملاجئ والمدارس والمستشفيات.

40. وفيما يتعلق بالزيارة المرتقبة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى فلسطين، فقد عبر السفير سمير عن أمله في أن تتحقق قريباً، على الرغم من الصعوبات الواضحة في استصدار التأشيرات لأعضاء الهيئة. وأكد فريق العمل من جانبه أنه مصمم على القيام بالزيارة، من أجل تقديم الدعم المعنوي للفلسطينيين، والوقوف على المجالات التي يمكن للهيئة أن تحشد الدعم من أجلها لدى الدول الأعضاء ومؤسساتها المالية، لاسيما البنك الإسلامي للتنمية.

41. وأورد المفوض الدكتور محمد الأشقر خلال مداخلة معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في قطاع غزة في ظل الحصار الإسرائيلي. وأبلغت الهيئة أن مشاريع البناء القائمة لن تحقق تقدماً يُذكر ما لم يوضع حد لحصار غزة، فإسرائيل لن تتوانى عن شن هجمات مهما كانت الذرائع واهية. وعلاوة على ذلك، فإن حقوق الإنسان الأساسية مثل الحرية والحق في التجمع السلمي، وحرية التعبير مقيدة ويجري انتهاكها مراراً وتكراراً. إلا أنه أشار إلى تطورين جيدين طرأ مؤخراً، أولهما ظهور مجتمع مدني نابض بالحياة والصمود في فلسطين، والذي يواجه الاحتلال على المستويات المادية والفكرية والأخلاقية. وثانيهما، إنشاء لجنة تحقيق مستقلة من قبل

مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في قطاع غزة المحتل.

42. وأعدت الهيئة التذكير بما ينتابها من قلق بالغ إزاء الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، واستمرار اعتقال المواطنين الفلسطينيين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، واستمرار توسيع الأنشطة الاستيطانية، ومواصلة فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع السلطة الفلسطينية من تحصيل إيراداتها المشروعة، والقيود المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين، إضافة إلى أعمال الحفر ومصادرة الأراضي والممتلكات في المناطق المحيطة بالمسجد الأقصى المبارك. وحثت دولة فلسطين على رفع دعاوى في المحاكم الدولية ذات الاختصاص ضد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان من أجل استرداد حقوقها. كما حثت الهيئة المجتمع الدولي على الاضطلاع بدوره المناسب في بذل الجهود اللازمة لتمهيد الطريق أمام تسوية عادلة وسلمية طال انتظارها لهذا النزاع، تسمح للفلسطينيين بإنشاء دولة مستقلة قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا عاصمتها القدس الشرقية.

43. وأدان فريق العمل استهداف إسرائيل للمسجد الأقصى المبارك، وحثت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على اتخاذ تدابير استباقية لمنع اسرئيل من وضع خططها المعروفة على المسجد الأقصى موضع التنفيذ. كما دعا الدول في المنظمة إلى مقاطعة الشركات والمؤسسات التي لها أنشطة في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتخارج منها.

44. ولاحظت الهيئة أن معاناة الفلسطينيين رهن الاعتقال الإداري في إسرائيل قد ساءت مع اعتقال مئات آخرين بعد حصار غزة. من أجل ذلك، حثت الهيئة المجتمع الدولي على النظر في هذه الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية للفلسطينيين من قبل إسرائيل، وحثت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقديم الدعم الكامل للجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في يوليو 2014.

45. إضافة إلى ما سبق، قام فريق العمل بما يلي:

أ) أوصى منظمة التعاون الإسلامي بالمشاركة في الاجتماعات والندوات الدولية التي تتناول الجوانب القانونية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، ومؤازرة الشرعية وحقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم.

ب) رحب بإنشاء بعثة مستقلة لتقصي الحقائق من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للتحقيق في الانتهاكات التعسفية والانتهاكات والجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وحث جميع الدول الأعضاء على التعاون معها.

ت) طلب من الفلسطينيين تقديم شكاوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية لتجريم الاعتقال الإداري ومحاسبة إسرائيل على جرائمها.

ث) تنظيم فعاليات تهدف إلى تسليط الضوء على محنة الفلسطينيين على المستوى الدولي، لاسيما أثناء دورة سبتمبر لمجلس حقوق الإنسان في جنيف لبحث الأخبار وتعزيز موقف مجموعة منظمة التعاون الإسلامي.

## الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

### فريق العمل المعني بحقوق الإنسان للمرأة والطفل

46. عقد فريق العمل المعني بحقوق الإنسان للمرأة والطفل، وفريق العمل المعني بالحقوق المدنية والتنمية اجتماعاً شاملاً في إطار البند الدائم للهيئة بشأن "الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وترأس الاجتماع الدكتورة ستي روهيني.

47. وأطلع فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل على إحاطة قدمتها الدكتورة فضيلة غرين، مديرة إدارة شؤون الأسرة بمنظمة التعاون الإسلامي، أخبرت من خلالها عن المبادرات والبرامج التي تقوم بها الإدارة لتعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال والشباب وكبار السن وغيرهم من فئات المجتمع. وأشارت إلى أن الإدارة تسعى إلى تقييم جميع اجتماعاتها ومؤتمراتها لتحسين كفاءتها وزيادة فعاليتها. وأطلعت المفوضين على مشاركة منظمة التعاون الإسلامي في الدورة 59 للهيئة حول وضع المرأة والتي عُقدت في الأمم المتحدة بنيويورك. وأعربت الدكتورة جرين عن استعداد إدارتها للعمل مع الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول حقوق المرأة والطفل والأسرة. وطلبت

دعم الهيئة في حث الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.

48. وانكب فريق العمل على دراسة التفاصيل المتعلقة بقضايا المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والأطفال. وفي إطار سعي الهيئة إلى تحديد منظور إسلامي واضح إزاء هذه القضايا، قررت أن يقوم فريق العمل المعني بحقوق الإنسان للمرأة والطفل بإجراء الدراسات والبحوث حول مواضيع من قبيل المساواة بين الجنسين، والعنف ضد النساء والأطفال، وزواج القاصرين، وحقوق الميراث، وحماية الأسرة، والمفاهيم المثيرة للجدل حول التوجه الجنسي والسحاقيات واللواطيين ومشتهي الجنسين والمتحولين جنسيا (LGBT)، والإجهاض بمساعدة الغير، والتعاون الوثيق مع الهيئات والآليات ذات الصلة مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومنظمة الإيسيسكو ومركز أنقرة، والبنك الإسلامي للتنمية. وعبرت الهيئة عن أملها في أن تقدم هذه الدراسات تفسيراً أوضح لوجهة النظر الإسلامية حول هذه المواضيع، مع ضمان الاحترام الكامل لحقوق النساء والأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية القائمة لحقوق الإنسان. كما قررت الهيئة نشر كتيب عن حقوق المرأة الطفل، وذلك بالتعاون مع العلماء والأكاديميين المتخصصين، بهدف طرح آراء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول هذا الموضوع.

49. ورحبت الهيئة بالإحاطة التي قدمتها المفوضة الدكتورة ربحانة من خلال خدمة "سكايب"، والمتعلقة بقرار حكومة ماليزيا استضافة مؤتمر حول موضوع تنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة في سنة 2015، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في النهوض بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي عقد في باكو، بأذربيجان في نوفمبر 2014. كما دعت الدول الأعضاء إلى التصديق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، التي ستتخذ من القاهرة مقراً لها، وتمكينها من الشروع في أنشطتها الهادفة.

50. ودعا فريق العمل أيضا الدول الأعضاء للعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة وللمشاركة في قمة المرأة العالمية المقبلة التي ستعقد في ماليزيا في أكتوبر / نوفمبر

2015. كما أوصى فريق العمل بتنظيم فعاليات جانبية في الأمم المتحدة للتوعية والتعريف بوجهة نظر الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان.

## الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

### فريق العمل المعني بالحق في التنمية

51. اجتمع فريق العمل المعني بالحق في التنمية برئاسة المفوض السفير مصطفى علائي وأجرى مناقشات مستفيضة شملت مختلف الجوانب المتصلة بالمهمة الموكولة إليه، ولا سيما نتائج الندوة الدولية حول موضوع "التأثير السلبي للعقوبات على التمتع بحقوق الإنسان في البلدان المستهدفة بهذه العقوبات" والتي عقدت في طهران، بجمهورية إيران الإسلامية يومي 15 و 16 ديسمبر 2014. ولاحظ فريق العمل في خضم مناقشة الجوانب المختلفة لهذه الندوة أن العقوبات الشاملة وانقطاع العلاقات الاقتصادية والتجارة الدولية والمالية لفترة طويلة من الزمن، وخاصة عندما لا تكون خاضعة لأي تقييم أو رصد، تؤدي إلى تقليص الدخل القومي، وهذا بدوره يؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان لشعوب الدول المتضررة، بما في ذلك حقهم في الحياة والغذاء والصحة والتعليم والتنمية.

52. وأعربت الهيئة عن دعمها الكامل لمجلس حقوق الإنسان في جهوده لإدانة ورفض التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، بما في ذلك مهمة المقرر الخاص التي أنشئت مؤخرا بمقتضى القرار 21/27 حول هذا الموضوع، والذي من المتوقع أن يسفر عن المزيد من المساءلة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ العقوبات.

53. وكررت اللجنة توصيتها إلى الأمانة العامة للمنظمة بإنشاء آلية لمراقبة العقوبات في كنف الأمانة العامة للمنظمة، وقررت إقامة تعاون وثيق مع مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حول هذا الموضوع، بما في ذلك التفاعل المنتظم مع المقرر الخاص، ونشر وتعميم موقف منظمة التعاون الإسلامي بشأن فرض العقوبات من خلال عقد اللقاءات الجانبية.

54. وخلال اجتماع فريق العمل المذكور، قدم السيد كامران أختار، المدير العام للعلوم والتكنولوجيا في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عرضاً عن أهمية التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وقدم نتائج التحليل الإحصائي الذي أجرته إدارته في مجالات صحة الطفل والأمومة، واللقاحات، وقضايا المياه والأمن الغذائي، وضعف التخزين والحفظ، وتغير المناخ وغيره. وشدد السيد كامران على أن القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وتقليص التعاون في القطاع الصحي انتهاك لحقوق الإنسان. وأوصى بأن تكون قضايا الصحة والتعليم على رأس أولويات الدول الأعضاء لتمكين مواطنيها من الحصول على وسائل الراحة الأساسية للحياة على نحو يعكس قدرها أكبر من العدل والإنصاف.

### أحوال وقضايا حقوق الإنسان على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي أو بتكليف من مجلس وزراء الخارجية

55. عقد فريق العمل برئاسة برئاسة الدكتور صالح بن محمد الختلان اجتماعاً مفصلاً في إطار بند جدول الأعمال الدائم للهيئة بشأن "أحوال حقوق الإنسان والقضايا المطروحة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي"، وناقش القضايا المتعلقة بمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا وأوضاع حقوق الإنسان بين المسلمين الروهينجا في ميانمار ومسلمي جمهورية أفريقيا الوسطى.

### مكافحة الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والعنف

56. تلقى فريق العمل إحاطة من السيد عبد الله منافي موتوالو، أمين مرصد منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا، عن أنشطة المرصد وذكر أبرز النقاط الواردة في التقرير السنوي الثامن حول الإسلاموفوبيا، والذي سيعرض على اجتماع وزراء الخارجية الثاني والأربعين في مايو 2015 بالكويت. وأحيطت الهيئة أيضاً علماً بالمبادرات التي اتخذتها بعض الحكومات الأوروبية في سبيل مكافحة التحريض على الكراهية على أساس الدين أو المعتقد، والتي شملت برنامجاً للحكومة الفرنسية قيمته 100 مليون يورو لمكافحة معاداة السامية والإسلاموفوبيا (وهو برنامج مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تغليظ العقوبة على جرائم الكراهية والجرائم ذات الطبيعة العنصرية)،

وكذا الاستراتيجية الوطنية الجديدة المقترحة للحكومة السويدية المعنية بمواجهة التحيز المتنامي ضد الإسلام في البلاد. كما أوصت الهيئة بإجراء تقييم شامل لمركز منظمة التعاون الإسلامي للإسلاموفوبيا من أجل جعله أكثر فعالية في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة والمتنامية.

57. وأكد السيد موتوالو كذلك على الحاجة الملحة إلى وجود إرادة سياسية واستراتيجية متكاملة لمكافحة الإسلاموفوبيا. واستنادا إلى الإحاطة التي قدمت، وما تلاها من مناقشة في إطار فريق العمل، تم تسليط الضوء على الخطوط العريضة للاستراتيجية أو النقاط الرئيسية لهذه الاستراتيجية، وهي على النحو التالي:

(أ) زيادة الوعي على مستوى العالم بتعاليم الإسلام الأساسية القائمة على الاعتدال والحدائق ومكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا بشكل شامل وجماعي، من خلال التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع الدولي وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛

(ب) مواصلة الجهود الدبلوماسية الحثيثة لتوعية المجتمع الدولي بالآثار الخطيرة المترتبة على هذه الظاهرة على المستوى الإقليمي والعالمي؛

(ت) اللجوء إلى الدبلوماسية العامة لنسف جهود الحملة المنظمة للمتطرفين ضد الإسلام والمسلمين، ولا سيما في المجتمعات الغربية؛

(ث) مواصلة الرصد اليومي لأعمال الإسلاموفوبيا، والفعاليات والإصدارات والتصريحات الهادفة إلى القضاء على التصورات الخاطئة من خلال الرد عليها وتنفيذها، ودعوة الحكومات والسلطات الأخرى المعنية لاتخاذ التدابير العلاجية المناسبة؛

(ج) العمل جنبا إلى جنب مع الحكومات الغربية، ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية، والمجتمعات المسلمة لموازنة جهود بعضهم البعض سبيل في مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا حتى يكون العمل على قدر هام من التنسيق والفعالية.

58. وقد استفاد فريق العمل من العرض الذي قدمه السفير زامير أكرم، والذي تناول بالتحليل الطبيعة المعقدة لظاهرة الإسلاموفوبيا، حيث اعتبرها شكلا جديدا من أشكال العنصرية على أساس الدين. ورأى أن هذه الظاهرة نتاج قرون من التشويه وسوء الفهم

للإسلام غذتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة في البلدان الغربية. واستعرض الظروف التاريخية المحيطة بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/16، مسلطاً الضوء على أهميته في مكافحة آفة التحريض على الكراهية والتمييز على أساس الدين، بطريقة توافقية. وتحقيقاً لهذه الغاية شدد على أهمية الحفاظ على توافق الآراء بشأن هذا القرار الهام، والحاجة إلى متابعة التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل. وشكر المفوض السفير أكرم على إحاطته الشاملة معبراً عن تأييده لإجراء مشاورات منتظمة مع مجموعات منظمة التعاون الإسلامي في جنيف ونيويورك بشأن القضايا ذات الأهمية المشتركة من أجل العرض الشامل لآراء ومواقف منظمة التعاون الإسلامي حول هذه القضايا.

59. وأبلغ رئيس فريق العمل الدكتور صالح بن محمد الختلان أعضاء الهيئة أنه طبقاً للتكليف الصادر عن مجلس وزراء الخارجية، فإن المسودة الأولى من تقرير الهيئة حول الإسلاموفوبيا قد باتت جاهز تقريباً. وأضاف أن التقرير يركز على عدة أبعاد ويتطرق لظاهرة الإسلاموفوبيا المعقدة مثل : تعريف الإسلاموفوبيا وجذورها المختلفة، وتاريخ موجز عن جهود الأمم المتحدة في مكافحة التمييز على أساس الدين أو المعتقد، ودور منظمة التعاون الإسلامي في ذلك، والقرار 18/16، ومسار إسطنبول، ونقاط الخلاف الرئيسية بين المسلمين والغرب حول مسألة الإسلاموفوبيا والتحريض ضد الإسلام و المسلمين. و يختتم التقرير بقائمة من التوصيات التي يمكن العمل بها في المستقبل. وفي ضوء تعقد واتساع نطاق هذا الموضوع، تقرر أن يقتصر التقرير على تناول الجوانب التي لها علاقة مباشرة بالمهام الموكولة للهيئة. ومن المتوقع أن يُعتمد التقرير خلال الدورة القادمة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، تمهيداً لعرضه على الاجتماع المقبل لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي. وفي نفس الوقت، كررت الهيئة طلبها من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي إجراء دراسة شاملة عن التشريعات الوطنية في الدول الغربية المتعلقة بخطاب الكراهية في هذه الدول، وهي الدراسة التي سبق وأن طُلبت خلال القمة الثانية عشرة، للمساعدة في بناء إطار قانوني نموذجي لتجريم خطاب الكراهية ضد كل الأديان والأقليات، ضمن أمور أخرى.

60. وقد أدانت الهيئة بصورة قاطعة موجة الكراهية ضد المسلمين ومحاولة النيل من الاحترام الواجب للرموز الدينية الإسلامية والشخصيات تحت ستار حرية التعبير، ومن الأمثلة على ذلك أحداث شارلي إبدو، ومعرض تكساس للرسوم الكاريكاتورية المسيئة لشخص النبي محمد صلى الله عليه وسلم. وجددت الهيئة الدعوة الى مكافحة التشهير



وأشكال التنميط السلبي للأديان، وكذلك تحريم الدعوة إلى الكراهية الدينية التي تؤدي بدورها إلى التحريض على التمييز والعنف الوشيك. وفي هذا السياق، رحبت بالاجتماع المقبل لمسار إسطنبول المزمع عقده يومي 3 و 4 يونيو 2015 في جدة، وحثت جميع الأطراف المعنية على التركيز على سبل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الواردة في القرار 18/16. كما ناقشت الهيئة أمر مشاركتها في الاجتماع المذكور.

## أوضاع حقوق الإنسان بين الأقليات المسلمة والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء بما في ذلك ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى

### أوضاع المسلمين الروهينجيا

61. تلقى فريق العمل إحاطة بشأن ميانمار من الدكتور حسن العابدين، رئيس إدارة المجتمعات المسلمة بمنظمة التعاون الإسلامي، والذي استعرض مستجدات الأحوال الإنسانية للسكان المسلمين الروهينجيا في ميانمار، وأسهب في الحديث عن الخطوات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي لحماية وصون حقوق الإنسان للمسلمين الروهينجيا. وأضاف قائلاً إن معاناة المسلمين الروهينجيا لا تزداد إلا سوءاً في ظل تنكر حكومة ميانمار المستمر لوجود هوية عرقية مستقلة اسمها الروهينجيا، وتصر على أن أفرادها إنما هم من البنغاليين. كما نفت ميانمار أن مسلمي روهمينجيا يتعرضون إلى انتهاكات ممنهجة، وأن هذه الانتهاكات، إن وجدت، فلا تعدو أن تكون إلا نتيجة لصراعات طائفية. وقد زاد التنافس على الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام من معاناة المسلمين الروهينجيا، إذ سُحبت منهم بطاقات الهوية لمنعهم من المشاركة فيها، مما سيزيد من تعقيد أوضاعهم المعقدة أصلاً، بحرمانهم من التمتع بحقوقهم الأساسية. كما دُكر أيضاً أن حكومة ميانمار لا تبدي تعاوناً مع جهود توزيع مواد الإغاثة المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

62. وذكر الدكتور عابدين أن السيد حامد البر، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى ميانمار، (وزير خارجية ماليزيا السابق) قد عمل بنشاط على مختلف الأصعدة للتخفيف من معاناة المسلمين الروهينجيا. وقد ساعدت الزيارة التي قام بها إلى ميانمار، وإلى ولاية راخين تحديداً، في ربط الاتصال وتقييم مدى خطورة الوضع على الأرض. وإلى جانب لقائه مع مسؤولين من ميانمار، عقد السيد البر أيضاً اجتماعات مع مسؤولين من بلدان جنوب شرق آسيا المعنية من أجل تسليط الضوء بشكل

أفضل على وضعية الروهنغيا. كما أشرف على ندوة إقليمية حول التعصب الديني في ماليزيا هذا العام على سبيل ممارسة الضغط على حكومة ميانمار.

63. وقد تركزت المناقشات التي جرت في إطار فريق العمل على ضرورة الاستمرار في التواصل بالطرق الرسمية وغير الرسمية مع المسؤولين في ميانمار من أجل بناء الثقة. وقد قررت الهيئة دعوة الدكتور حامد البار للمشاركة في أشغال دورتها الثامنة لمناقشة سبل العمل المشترك لمعالجة هذه المسألة. كما ناقش فريق العمل مع المبعوث الخاص إمكانية ترتيب الزيارة المرتقبة للهيئة إلى ميانمار. وتقدمت الهيئة أيضا باقتراحات تدعو إلى إجراء دراسة تبحث في سبل إثبات شرعية مطالب شعب الروهنغيا بحق الإقامة، وتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة في المنطقة تحت رعاية الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان والمبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي.

64. وفي الوقت نفسه، اقترح تقديم الدعم الإنساني المادي والدبلوماسي إلى المسلمين الروهنغيا من أجل التخفيف من معاناتهم الإنسانية. وقد وُصف دور المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية الدولية كالاتحاد الأوروبي والحكومات الغربية الأخرى في هذا الصدد بأنه على جانب من الأهمية. وطلبت الهيئة كذلك من سلطات ميانمار ضمان حماية الحق في الحياة والرفاهية لشعب الروهنغيا المسلم، ومحاكمة المسؤولين عن أعمال التحريض على الكراهية والعنف، واتخاذ خطوات لضمان القضاء على كافة أشكال التمييز في النصوص القانونية وفي الممارسة الفعلية، مهما كان الباعث عليها. ومن أشكال التمييز تلك حرمان شعب الروهنغيا المسلم من حقه في الجنسية.

### الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

65. وتلقى فريق العمل إحاطة من السفير يحيى لاوال، من إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للمنظمة، بشأن الحالة الراهنة للمسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي يرى فيها أن الوضع يعرف بعض التحسن، ولو أنه لازال يتسم بالهشاشة وعدم الوضوح، حيث إن ما يفوق نصف مليون إنسان قد أكرهوا على اللجوء إلى الدول المجاورة، لاسيما تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكاميرون.

66. وذكر السفير لاوال أنه تنفيذا لقرار مجلس وزراء الخارجية الأخير في هذا الموضوع، فإن المنظمة اضطلعت بدور نشط في جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال مساعي المصالحة

الوطنية. وأطلع فريق العمل على مختلف الأنشطة والجهود التي تبذلها منظمة التعاون الإسلامي والأمين العام ومبعوثه الخاص إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، الدكتور الشيخ تيديان غاديو، وزير خارجية السنغال السابق. كما أبلغ الهيئة أنه اتساقا مع القرارات التي خرج بها اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على المستوى الوزاري، والذي عقد في جدة في فبراير 2014، فإن المنظمة قد اتخذت سلسلة من التدابير تسعى إلى تطبيع الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. كذلك، أنهى إلى علم الهيئة فيما يتصل بتكليف مجلس وزراء الخارجية، أن وفدها المتجه إلى بنجول سوف يعمل على تبادل وجهات النظر بشكل معمق مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل العمل المشترك في هذه المسألة ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

67. كما أطلع الهيئة أيضا على الزيارة التي قام بها وفد رفيع المستوى من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة سبل الحصول على الدعم خلال الفترة الانتقالية. وتمثل موقف منظمة التعاون الإسلامي في تقديم الدعم والمساهمة في الدفع قدما بعملية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تتضمن إرسال المساعدات الإنسانية و مواد الإغاثة للتخفيف من حدة الوضع القائم. واقترح السفير لاول على الهيئة التفكير في القيام بزيارة ميدانية أخرى إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للوقوف عن كثب على الأوضاع الراهنة لحقوق الإنسان في هذا البلد. كما استشار السفير لاول الهيئة في شأن مقترح العفو العام، الذي كان قد طُرح في إطار جهود المصالحة الوطنية. إلا أن مسألة العفو هذه كما دُكر ينبغي النظر فيها بعناية شديدة من جانب حقوق الإنسان ومن وجهة نظر أخلاقية.

68. وشكر فريق العمل السفير لاول على ما عرضه من مستجدات الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على متابعة التوصيات الواردة في تقرير الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول جمهورية أفريقيا الوسطى.

69. وأعربت رئيسة الهيئة في ملاحظاتها الختامية، عن شكرها للدول الأعضاء لما أبدته من اهتمام بالغ في بعمل الهيئة وعلى دعمها المتواصل لأنشطتها، مشددة على التزام الهيئة القوي بالأهداف المرسومة، وإصرارها على النهوض بكافة المهام الموكلة إليها من الدول الأعضاء في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وأعربت السفارة إلهام عن امتنانها للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي على ما يوليه شخصيا من اهتمام بأعمال الهيئة، وعلى ما يقدمه من دعم قوي للدفع قدما بأنشطتها. بالإضافة إلى ذلك، أطلعت رئيسة الاجتماع الدول الأعضاء على المشاريع والخطط المستقبلية التي تنوي الهيئة تناولها بالنقاش، مثل تعزيز أنشطة البحوث وكتابة التقارير، وإعداد ورقات مواقف بشأن حق الميراث في الإسلام، وحقوق الأقليات في الإسلام، ومحاربة التطرف، وتعزيز وتأييد حقوق الإنسان في خضم مكافحة الإرهاب، وأهمية التنوع الثقافي والديني مع تعزيز حقوق الإنسان، وحرية التعبير والكرهية، ومسألة الاتجاه الجنسي، علاوة على ضرورة مراجعة القوانين والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في منظمة التعاون الإسلامي.

70. وكررت طلب الهيئة السابق إلى الدول الأعضاء بتقديم معلومات عن التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، وعرض الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان تقديم المساعدة الفنية في أي مجال من المجالات ذات الصلة. كما طلبت السفارة إلهام من أمانة الهيئة إرسال جميع الوثائق النهائية وتقارير الدورة إلى الدول الأعضاء للعلم. وطلبت الهيئة من الأمانة نشر مجموعة من الوثائق المختارة على الموقع الإلكتروني للهيئة من أجل زيادة الوعي العام بالأنشطة التي تضطلع بها.

71. وقررت الهيئة تناول موضوع "حرية التعبير وخطاب الكراهية" خلال دورتها الثامنة، كما قررت أن تكرر حلقة عملها السنوية التي ستعقد في جاكرتا خلال شهر أكتوبر لموضوع التربية على حقوق الإنسان.

72. وأعربت الهيئة عن خالص شكرها وتقديرها للبلد المضيف، ولحكومة المملكة العربية السعودية وخادم الحرمين الشريفين على الدعم المتواصل وعلى الالتزام بتحقيق مقاصد وأهداف وأنشطة الهيئة.

73. وفي ختام الجلسة أصدرت الهيئة ثلاثة بيانات: (1) بيان تفصيلي يتضمن موجزا لوقائع الدورة، (2) بيان صحفي حول موضوع "حماية قيم الأسرة"، (3) بيان صحفي

يدين غرق المهاجرين الأفارقة المتجهين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.  
(الملاحق: و ، ز ، ح على التوالي)

\*\*\*\*\*

## الملحق أ



### جدول الأعمال

الدورة السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي  
جدة، المملكة العربية السعودية  
19-23 أبريل 2015

-----

البند الأول: إقرار جدول الأعمال وبرنامج العمل

البند الثاني: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

البند الثالث: الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول  
الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البند الفرعي الأول: حقوق الإنسان للمرأة

البند الفرعي الثاني: حقوق الطفل

البند الفرعي الثالث: الحق في التنمية

البند الفرعي الرابع: التربية على حقوق الإنسان

البند الرابع: أوضاع وقضايا حقوق الإنسان المدرجة على جدول أعمال منظمة التعاون  
الإسلامي أو الناشئة بتكليف من مجلس وزراء الخارجية

البند الفرعي الأول: مكافحة الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والعنف

البند الفرعي الثاني: الوضع في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

البند الفرعي الثالث: وضعية حقوق الإنسان بين الأقليات المسلمة والمجتمعات المسلمة

في الدول غير الأعضاء بما في ذلك ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى

البند الفرعي الرابع: الآلية الدائمة لمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة

للاحتلال الهندي

البند الخامس: تقرير الدورة وجدول الأعمال المؤقت للدورة القادمة

البند السادس: أية أعمال أخرى:

- البند الفرعي الأول: استكمال أساليب عمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان ومجموعات عملها
- البند الفرعي الثاني: الانتهاء من إعداد شعار الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وتحديث موقعها الإلكتروني
- البند الفرعي الثالث: إنشاء قنوات الاتصال واتفاق إطاري للتفاعل مع المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية
- البند الفرعي الرابع: إنجاز البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق الإنسان
- البند الفرعي الخامس: التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى

\*\*\*\*\*



برنامج العمل  
الدورة السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي

جدة، المملكة العربية السعودية  
19-23 أبريل 2015

اليوم الأول - الأحد 19 أبريل 2015

الاجتماع الأول (جلسة مغلقة)	01:00 - 10:00
تلاوة آيات من القرآن الحكيم	10:10 - 10:00
ملاحظات افتتاحية لرئيسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان	10:30 - 10:10
اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل	10:45 - 10:30
إحاطة تقدمها الرئيسة والسفير عبد الوهاب حول مدى التقدم المحرز في إعداد مسودة أساليب عمل الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وفرق عملها، والقرارات المقترحة لتكون إطارا للتفاعل مع هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	11:00 - 10:45
إحاطة تحت البند 4(د) من جدول الأعمال "الآلية الدائمة لرصد حالة حقوق الإنسان في كشمير الخاضعة للاحتلال الهندي"، يقدمها الممثل الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي حول النزاع في جامو وكشمير.	11:30 - 11:00
إحاطة من أمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول الاجتماع الخامس المقبل لمسار إسطنبول بشأن القرار 18/16 والذي تحتضنه منظمة التعاون الإسلامي في جدة	12:00 - 11:30



إحاطة من أمانة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حول القضايا العالقة والمهام المستجدة للهيئة تليها اقتراحات من الرئيسة تعرضها على أنظار المفوضين 13:00 - 12:00

استراحة للصلاة / الغداء 14:00 - 13:00

الاجتماع الثاني (جلسة مغلقة) 17:00 - 14:00

مواصلة النقاش حول المواضيع المهام القائمة والجديدة يليها تحديد مسؤوليات أعضاء الهيئة إزاء المهام الموكولة والتقارير ذات الصلة

### اليوم الثاني - الإثنين 20 أبريل 2015

الاجتماع الثالث (جلسة مغلقة) 12:00 - 09:00

فريق العمل المعني بفلسطين مناقشة حول الأوضاع المستمرة / إحاطة من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وتوصيات فريق العمل. 10:30 - 09:00

فريق العمل المعني بالإسلاموفوبيا والأقليات المسلمة مناقشة الأوضاع المستمرة في ميانمار وجمهورية أفريقيا الوسطى إحاطة من الأمانة العامة وتوصيات فريق العمل. 12:00 - 10:30

13:00 - 12:00 الصلاة / استراحة الغداء

الاجتماع الرابع (جلسة مغلقة) 04:00 - 01:00

فريق العمل المعني بحقوق المرأة والطفل إحاطة من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي ومتابعة لمؤتمر باكو، بيجين + 20 واللجنة المعنية بوضعية المرأة والتوصيات المقدمة من فريق العمل. 14:30 - 13:00

فريق العمل المعني بالحقوق في التنمية 16:00 - 14:30

مناقشة ومتابعة نتائج حلقة العمل للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان (ديسمبر 2014) بشأن الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية، وتوصيات فريق العمل.

### اليوم الثالث - الثلاثاء 21 أبريل 2015 (حفل الافتتاح الرسمي)

13:00 - 10:00	الاجتماع الخامس	(جلسة مغلقة)
10:10 - 10:00	تلاوة آيات من القرآن الكريم	
10:25 - 10:10	ملاحظات افتتاحية من الرئيسة	
10:50 - 10:30	ملاحظات من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي	
13:00 - 11:00	مناقشة مفتوحة حول موضوع الدورة: "حماية قيم الأسرة" من أعضاء حلقة النقاش والمفوضين والدول الأعضاء	
14:00 - 13:00	استراحة للصلاة / الغداء	
17:00 - 14:00	الاجتماع السادس	(جلسة مفتوحة)
17:00 - 14:00	مواصلة المناقشة الصباحية، وكلمات الدول الأعضاء، وردود أعضاء حلقة النقاش (سوف تعد الهيئة وتصدر بياناً في ختام الدورة استناداً إلى ما يدور خلال المناقشة)	

### اليوم الرابع - الأربعاء 22 أبريل 2015

13:00 - 10:00	الاجتماع السابع	(جلسة مغلقة)
	مناقشة واستكمال القرارات المتعلقة بالمواضيع التي تمت مناقشتها خلال اجتماعات فرق العمل	
14:00 - 13:00	استراحة للصلاة / الغداء	
17:00 - 14:00	الاجتماع الثامن	(جلسة مفتوحة)

تقديم تقارير فرق العمل إلى الهيئة من قبل رؤساء الفرق، والقرارات الأخرى يليها تعليقات وآراء الدول الأعضاء

### اليوم الخامس - الخميس 23 أبريل 2015

10:45 - 09:00	الاجتماع التاسع	(جلسة مغلقة)
	عرض واعتماد مسودة التقرير للدورة، وجدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة	
11:00 - 10:45	استراحة قصيرة	
12:00 - 11:00	الاجتماع العاشر	(جلسة مفتوحة)

حفل الاختتام

\*\*\*\*\*

### الملحق ب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الثلاثاء 21 / 4 / 2015م

معالي السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الدول الأعضاء،  
أعضاء الهيئة المحترمين،  
أيها السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي بادئ بدء أن أتقدم إليكم- نيابة عن زملائي- بخالص شكرنا وتقديرنا على دعمكم واهتمامكم بالهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان وعلى إشراككم إياها في أفكاركم وتطلعاتكم المتعلقة بالاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان في دول "منظمة التعاون الإسلامي". ونعتبر رسالتكم إلى الهيئة عامل تشجيع ودعم قيم لعملها، وتحمل تعليقات وتوجيهات نفيسة تصبّ كلها في نفس الاتجاه الذي نعمل على السير فيه، ولاسيما في المرحلة الراهنة من عمر الهيئة.

واسمحوا لي أيضاً بتوجيه شكرنا وتقديرنا العميقين لحكومة المملكة العربية السعودية، دولة مقرّ الهيئة، على دعمها المتواصل من أجل إنهاء التحضير لمقر "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" وتوفير الأدوات الفنية ووسائل الإسناد اللازمة لتقديم العمل بسلاسة واطراد في المستقبل القريب، إن شاء الله. ونأمل كذلك توجيه شكرنا للأمانة العامة على تيسيرها لعمل الهيئة.

**معالي السيد الأمين العام،**

**أيها السيدات والسادة المحترمون،**

نجتمع هنا اليوم في الدورة السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وهي أول نشاط لنا خلال سنة 2015م. ويشرفني أن تُسند إليّ رئاسة الهيئة خلال هذه السنة، بصفتي ممثلاً للمجموعة العربية، وأدعو الله عزّ وجلّ أن يعينني على حمل هذه الأمانة من أجل تحقيق المهام المنصوص عليها في صلاحيات الهيئة بطريقة تضيي المزيد من الفعالية على توصياتها ودورها الاستشاريّ وتجعل منها جهازاً إقليمياً يسعى في تعزيز وتوطيد وحماية حقوق الإنسان. وأتطلع إلى دعمكم وتعاونكم في سبيل تحقيق هذه الأهداف خدمة لقضايا أمتنا الإسلامية.

واسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة للإعراب- باسمي وباسمكم جميعاً- عن تهانينا لأخينا السيد محمد كاوو إبراهيم، رئيس هيئتنا المنتهية ولايته عن المجموعة الأفريقية، على الحصافة التي أدار بها هيئتنا طوال السنة الماضية؛ وعن تقديرنا لجهوده القيّمة الرامية إلى تعزيز الهيئة وهيكلها حتى تبدأ عملها مبكراً لتحقيق مهامها.

وأستأذنكم في الترحيب بأعضاء هيئتنا الجدد، وفي الإعراب عن تطلعننا إلى مشاركتهم القيّمة.

**معالي السيد الأمين العام،**

## أيها السيدات والسادة،

لقد نجحت الهيئة، خلال السنوات الثلاث الماضية، في وضع قواعد واضحة تمكّنها من أداء واجباتها في انسجام تامّ مع لوائحها. فاعتمدت، في هذا السياق، نظامها الداخلي، وطرائق تعاملها مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ كما استحدثت موقعها الإلكتروني، ورفعت تقارير إلى المجلس الوزاريّ بتكليف منه، وأعدت تقريراً نوعياً آخر عن الإسلاموفوبيا ستشرع الهيئة عما قريب في وضع اللمسات الأخيرة عليه قبل عرضه على المجلس. وإضافة إلى ذلك، تعكف الهيئة في الوقت الحاليّ على مراجعة نهائية لمشروع القواعد اللازمة لتفعيل وتبسيط عملها، تمهيداً لاعتمادها في الدورة الحالية.

وقد نظرت الهيئة، خلال اليومين الماضيين، في القضايا المطروحة على جدول أعمالها واستمعت إلى عرض السفير يحيى لاوال، الممثل المؤقت لمبعوث الأمين العامّ الخاصّ إلى جامو وكشمير، عن أحوال حقوق الإنسان هناك، وذلك في إطار الآلية الدائمة لمراقبة الظروف الإنسانية في ولاية جامو وكشمير التي تحتلها الهند.

كما استمعت الهيئة إلى عرض قدّمته سكرتاريّتها عن الاجتماع الخامس المقبل لعملية إسطنبول المعنية بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/18، والمزمع استضافته في رحاب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلاميّ بمدينة جدّة خلال شهر يونيو المقبل. وفي نفس الإطار، أفادت الهيئة إفادة كبيرة من العرض الذي قدمه سعادة السفير زامير أكرم، منسق مجموعة منظمة التعاون الإسلاميّ في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

كذلك، أجرت الهيئة مداوولات بشأن قضاياها المعلّقة ومهامّها الجديدة، وقامت بدراسة معمّقة لما يجب اتخاذه من إجراءات عملية من أجل تحفيز دورها الاستشاريّ والتعليق على ما طرحه معالي الأمين العامّ من أفكار. فقد بلورت الهيئة اقتراحاً مفصّلاً للنهوض بالدراسات والأبحاث بصفتها أداة تمكّنها من تعزيز وحماية حقوق الإنسان بطريقة أكثر انسجاماً مع القيم الإسلامية والأهداف الأساسية، ومتابعة الأفكار المتضمّنة في رسالة الأمين العامّ. وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم أن الهيئة أنشأت الفريق العامل لبدء مراجعة وتعديل "إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام"، وذلك استجابة لطلب الأمين العامّ والتعليمات التي نتوقّعها من المجلس الوزاريّ. كما استحدثت الهيئة فريقاً عاملاً لدراسة قضية حقوق الإنسان وقضية ما يسمّى بـ"التوجه الجنسي" وأيّ صلة بينهما. وكذلك، استحدثت فريق عامل آخر للنظر في الحدود التي تفصل بين حرية التعبير والتحرّيز على الكراهية أو التمييز. ومن جهة أخرى، سيشرع أعضاء الهيئة في إعداد

دراسات عن القضايا التي تحظى بالأولوية القصوى لدى الهيئة نفسها ولدى الدول الأعضاء، وهي:

- حقوق المرأة في الإسلام وفي قوانين وتشريعات الدول الأعضاء؛
- مكافحة الإرهاب والتطرف؛
- احترام التنوع الثقافي والديني؛
- ظاهرة الإسلاموفوبيا؛
- حقوق الميراث؛
- حقوق الأقليات في الإسلام.

معالي السيد الأمين العام،

أيها السيدات والسادة،

لقد عقدت الأفرقة العاملة المنبثقة عن الهيئة اجتماعاتها الاستشارية أمس واستمعت إلى ما قدمته لها مختلف الإدارات في الأمانة العامة من معلومات وافية عن الأحوال في فلسطين، وعن الإسلاموفوبيا، والأقليات الإسلامية، وحقوق المرأة والطفل، والحق في التنمية. وستعرض الهيئة تقاريرها وتوصياتها غداً على الدول الأعضاء.

معالي السيد الأمين العام،

أيها السيدات والسادة،

إنّ الهيئة تعقد اليوم دورتها الموضوعاتية التي سنتناول قضية أكثر أهمية، ألا وهي "حماية قيم الأسرة". ويعرف العالم كُله ما للأسرة من دور محوريّ في توفير الظروف المناسبة لنموّ وسعادة أفرادها؛ كما أن "الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان" وغيره من المواثيق والاتفاقات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان- ولاسيما العهدان الدوليّان و"اتفاقية حقوق الطفل" والصكوك الدولية الأخرى المماثلة- اعترفت اعترافاً مناسباً بأهمية الأسرة واعتبرتها اللبنة الأساسيّة في صرح المجتمع.

وتضطلع الأسرة بدور فريد في توفير الحماية والرعاية للأطفال، الذين يمثلون أجيال المستقبل. كما تضمن لهم تنشئة سليمة في جوّ صحيّ، وتساعدهم على تنمية شخصيتهم تنمية سويّة تؤهلهم للمساهمة في إقامة مجتمع مسؤول يسوده السلام والاستقرار.

وقد حرص الإسلام على أن تكون الأسرة مبنية على أسس متينة، كضمان مرونتها وقوتها؛ فأحاطها بالعناية والرعاية. وينصّ القرآن الكريم بوضوح على أركان الأسرة السليمة، ومن أهمها: التراحم والتعاطف وسمو الأخلاق. كما يقَدِّم الإسلام توجيهات تمكّن من استنباط حقوق النساء والأطفال والمستّين وذوي الاحتياجات الخاصّة. ويقَدِّم كذلك توجيهات عن القيم التي ينبغي ترسيخها والتمسك بها لأجل بناء مجتمعات منفتحة وتقدّمية ومزدهرة. وتولي "منظمة التعاون الإسلامي" اهتماماً خاصاً للنساء والأطفال، ولحماية الأسرة وانسجام المجتمع. وقد أيدّ مؤتمر القمة الإسلاميّ، في دورته الاستثنائية الثالثة التي عُقدت سنة 2005م، فكرة إنشاء إدارة خاصة في الأمانة العامّة لرعاية شؤون الأسرة وأفرادها.

**معالي السيد الأمين العامّ،**

**أيّها السيدات والسادة،**

سنصبّ اهتمامنا في مداولاتنا خلال الدورة الحالية على البنود الرئيسة التالية: تأكيد مفهوم الأسرة بصفقتها نواة المجتمع التي ينبغي حمايتها؛ وأهمية الحرص على أن تتقدّم الأطراف المعنيّة جميع الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية من أجل حماية الأسرة؛ وتسليط الضوء على الأهمية القصوى التي يوليها الإسلام للأسرة بصفقتها بؤرةً للنهوض بالعدالة الاجتماعية وتحقيق الرفاه، ومكوّناً أساسياً للمجتمع المسلم؛ ولفت الانتباه إلى الأخطار الاقتصادية والاجتماعية المتعدّدة التي تحدق بالأسرة وأفرادها (كالفقر والتشرد والتشتت والتعرض للنزاعات أو الاحتلال الأجنبيّ). ومن بنود جدول أعمالنا أيضاً بحث الجوانب الفلسفية للمفاهيم التي تطرحها بعض الدوائر مثل ما يسمّى بـ"التوجّه الجنسي"؛ وإعادة تأكيد تعريف الأسرة كما هو منصوص عليه في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ونحن نتطلع إلى حوار تفاعليّ ملهم بين المشاركين في المناقشة، وأعضاء الهيئة، والدول الأعضاء، والأمانة العامّة، على أن يكون مفهوماً أنّ الهيئة سُنصّر، في ختام هذه الدورة، ملخّصاً للمداولات وما تتمخض عنه من نتائج وتوصيات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب لكم جميعاً، مرة أخرى، باسم الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، عن خالص شكرنا وتقديرنا على الدعم المتواصل الذي نأمل أن يكون رعاية دائمة لنا، ونتطلع إلى تبادل مثر ومثمر للأفكار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





## الملحق ج

### كلمة الأمين العام في الدورة السابعة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي عقدت فيما بين 19 و23 أبريل 2015م بمدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية

سعادة السفيرة المحترمة إلهام، رئيسة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان،  
أعضاء الهيئة الموقرين،  
أصحاب السعادة،  
أيها السيدات والسادة،

أولاً وقبل كل شيء، اسمحي لي أن أهنئك سيدتي الرئيسة على انتخابك رئيساً جديداً للهيئة خلال سنة 2015م. وإنّ انتخابك ليجسد ثقة زملائك أعضاء الهيئة في قدراتك القيادية ويؤكد إيمان "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" الراسخ بمبدأ المساواة بين الجنسين. وأتمنى لك التوفيق في مهمتك، وأنا واثق من أنك ستبيلين بلاء حسناً مثل سلفك السفير محمد كاوو إبراهيم، الذي نوجه له شكرنا الجزيل.

واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب رسمياً بأعضاء الهيئة المنتخبين حديثاً. وقد سنحت لي فرصة الالتقاء بهم في شهر فبراير ولاحظت حرصهم وتحفزهم على المساهمة في عمل الهيئة. فنتمنى لهم التوفيق في مساعيهم المستقبلية، وأؤكد أن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ستواصل تقديم ما يلزم من دعم ومساعدة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان حتى تضطلع بالمهام الموكلة إليها.

ونرحّب، مع أعضاء الهيئة، بجميع الضيوف والمشاركين الكرام في هذا الاجتماع الهام في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، التي هي بيت جميع أفراد أسرة "منظمة التعاون الإسلامي". وأنا على ثقة من أن هذا الاجتماع سيتضمّن، كغيره من الاجتماعات

السابقة، مناقشات مثمرة ويحقق نتائج ملموسة في جميع القضايا التي تهمّ "منظمة التعاون الإسلامي".

إنّ أحد الجوانب الهامة لعملكم هو استقلالية "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان"، وهي استقلالية ضرورية لفعاليتها ومصداقيتها. وتعتقد "منظمة التعاون الإسلامي" اعتقاداً راسخاً في هذا المبدأ؛ ولذلك أنشأت هذه الهيئة بصفتها جهازاً من أجهزتها المستقلة ذا مقرّ خاصّ به في مدينة جدة. وهو قرار يجري تنفيذه على قدم وساق. وقد خصص البلد المضيف مبنىً يكون مقرّاً للهيئة. كما أن اتفاقية المقرّ في طور الاكتمال. ومما لا ريب فيه أن هذه التطورات ستؤدي إلى تحقيق المزيد من الاستقرار والاتساق في عمل الهيئة سواء من الناحية الإدارية أو المالية أو الموضوعية. وريثما يتحقق ذلكم، يمكنكم الاستمرار في الاعتماد على الدعم الكامل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

سيّدتي الرئيسة،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

إننا نعلّق أهمية كبيرة على عمل وأنشطة "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" ونعتقد اعتقاداً صادقاً بأنّ هذه الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ليست ضرورية لمجرد التأمّل ومساعدة الدول الأعضاء على صياغة ووضع وتنفيذ السياسات المناسبة التي تتسق مع حقوق الإنسان الأساسية، ولكنها ضرورية أيضاً لتبديد الاعتقاد الخاطئ المتزايد بوجود تعارض بين الإسلام وحقوق الإنسان.

ولقد شدّدت مراراً وتكراراً، خلال مناقشاتنا الماضية، على بعض الصعوبات التي يجب أن تخصها "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" بأولوية النظر. كما أرسلت هذه المقترحات إلى الهيئة كتابية، فتقبّلها رئيسها السابق بقبول حسن. ولا يخامر أذهاننا أدنى شكّ بأن الهيئة ستتصدى لهذه القضايا بالسرعة والجدية المطلوبين.

أعضاء الهيئة المحترمين،

إنّ المدير التنفيذي للهيئة يطلعنا على عملكم باستمرار. ويسرّنا التنبؤ به بعدد من أنشطتكم المثمرة، كورشة الهيئة في طهران عن التأثير السلبي للعقوبات على التمتع بحقوق الإنسان في البلدان المستهدفة بهذه العقوبات؛ وموقفكم الواضح من مكافحة خطر التطرّف في الإسلام؛ وقراركم المتعلق بطريقة التعامل مع المؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان (المؤسسات الوطنية) في الدول الأعضاء. كما يثلج صدرنا الإشارة إلى قراركم التركيز في كل دورة من دوراتكم على موضوع من مواضيع الساعة التي تشغل بال "منظمة التعاون الإسلامي". وهو ما سيتيح للهيئة فرصة إجراء مناقشات معمّقة مع الخبراء والدول الأعضاء المعنية والخروج بنتائج ملموسة يمكن لمنظمة التعاون الإسلامي أن ترجع إليها خلال مناقشاتها في المحافل الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

### أعضاء الهيئة المحترمين،

لعلكم تذكرون أننا شدّدنا مراراً وتكراراً، خلال مناقشاتنا الماضية، على ضرورة إيجاد معيار تستطيع كل دولة عضو أن تنظر إليه لقياس المسافة بين النموذج الإسلامي لحقوق الإنسان وقوانينها وممارساتها الخاصة بها. ولأجل ذلك، يجب على الهيئة أن تراجع صكوك "منظمة التعاون الإسلامي" المتعلقة بحقوق الإنسان في ضوء المعايير والصكوك العالمية لحقوق الإنسان، وتقدّم اقتراحات بالتحسين أو التحديث أو التعزيز، حسبما يقتضيه الأمر. ومن المتوقع أن يطلب مجلس وزراء الخارجية المقبل نفس الطلب إلى الهيئة، مما سيساعد على توفير أساس قانوني للمراجعة اللازمة. ولما كانت الهيئة آلية استشارية لمنظمة التعاون الإسلامي بخصوص قضايا حقوق الإنسان، فإن مساهمتكم في هذا الشأن ستساعد الدول الأعضاء كثيراً على اعتماد منظور موحد لمنظمة التعاون الإسلامي حول مختلف القضايا المستجدة في مجال حقوق الإنسان. وأمل أن تعطي الهيئة الأولوية لهذه المسألة الهامة بتخصيص وقت محدّد لها والخروج بتوصيات ملموسة.

### أصحاب السعادة،

### أيها السيّدات والسادة،

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى موضوع "حماية قيم الأسرة" الذي هو محور مناقشات هذا اليوم. وهو أيضاً موضوع هامّ يشغل بال "منظمة التعاون الإسلامي".

إنّ الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وقد اعترف المجتمع الدوليّ على نطاق واسع بدورها المحوريّ في توفير بيئة مواتية وملائمة لنموّ وسعادة أفرادها.

واعترف الإسلام بالدور المركزيّ للأسرة في المجتمع، فقدم توجيهات واضحة بشأن حقوق أفرادها، ولاسيّما أفرادها المستضعفين، أي النساء والأطفال والمسنّين. كما عزز الإسلام القيم الأسرية التي يجب ممارستها والتشجيع عليها من أجل بناء مجتمعات يسودها السلام والتقدّم والازدهار.

ولما كانت "منظمة التعاون الإسلامي" تهتدي بهذه التوجيهات، فإنها تعلق أيضاً أهمية كبيرة على حقوق المرأة والطفل، وعلى حماية وتعزيز الأسرة التي تمثل الوحدة الأساسية للمجتمع. وبناءً على ما لهذا الموضوع من أهمية، قرّر مؤتمر القمة الإسلامي، في دورته الاستثنائية الثالثة التي عُقدت سنة 2005م، إنشاء إدارة لشؤون الأسرة في الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي تعنى بموضوع الأسرة وأفرادها على نحو شامل.

كما حظيت أهمية هذه الوحدة الأساسية للمجتمع بالاعتراف في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كذلك، يؤكّد عددٌ من الوثائق الأخرى المتفق عليها دولياً الدور الحيوي للأسرة في المجتمع، ويعترف بدورها الأساسي في تعزيز التنمية والتلاحم والتكامل الاجتماعي، ويؤكد مسؤوليتها الأولى عن رعاية وتوجيه وحماية الأطفال من أجل نمو شخصيتهم نمواً كاملاً ومتناغماً، مما يسهم في بناء مجتمعات مسؤولة ومسالمة تعيش في سلام مع نفسها ومع غيرها.

وينصّ القانون الدولي لحقوق الإنسان على أنّ الدول ملزمة بتوفير أكبر قدر ممكن من الدعم والحماية للأسرة (بصفتها الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع)، وتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملاً في المجتمع وتوفير بيئة مواتية لنمو أفرادها وسعادتهم. غير أنّ هذه الوحدة المجتمعية الهامة لا تتي - ويا للأسف - تواجه صعوبات شتى في مختلف أنحاء العالم.

وعلى الرغم من هذا الاعتراف والإقرار العالمي بدور الأسرة وقيمتها، فإننا نزداد شعوراً بالخوف على "حماية قيم الأسرة" مع استمرار ظهور تعريفات جديدة وخلافية لمفاهيم الأسرة، لا يعترف بها الجميع ولا تتفق مع معايير حقوق الإنسان. وهي خلافات لا تعاكس الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز وحدة الأسرة فحسب، ولكنها أيضاً تُحدث انقسامات غير مرغوب فيها بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن مجموعة من المواضيع والحقوق ذات الصلة.

وفي ظلّ هذه التطورات، لا بدّ من تعزيز التعاون على جميع المستويات بشأن قضايا الأسرة؛ وبذل جهود متضافرة في سبيل تعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة في إطار تصوّر شامل ومتكامل لحقوق الإنسان والتنمية؛ وتبادل الممارسات الجيدة في مجال وضع السياسات المتعلقة بالأسرة؛ والنظر في الصعوبات التي تواجهها الأسر في جميع أنحاء العالم، والتوصية بحلول تراعي حقوق الإنسان.

ويفرض الواجب الأخلاقي والقانوني على الدول الأعضاء وضعَ وسنَّ سياسات وتدابير مراعية ومواتية للأسرة في مختلف المجالات، مما يوفر بيئة داعمة للأسرة ويساهم في تطوير القدرة على رصد تأثير القرارات والإجراءات الاجتماعية والاقتصادية على سعادة الأسر (ولاسيما أفرادها المستضعفين من نساء وأطفال ومعاقين ومسنين) في مختلف الحالات.

**أيها السيدات والسادة،**

**أيها المشاركون الكرام،**

في ضوء ما سبق، نوّد- كما أشرنا بطريقة مفصّلة في المذكرة التمهيدية- أن تشتمل مناقشات الدورة الحالية وتركّز على ما يلي:

(أ) تأكيد الفكرة القائلة بأنّ الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع؛

(ب) التشديد على أن تلتزم الأطراف المعنية بالتنفيذ الكامل للمبادئ والحقوق المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بشأن حماية مؤسّسة الأسرة وأفرادها؛

(ج) تسليط الضوء على الأهمية البالغة الممنوحة لمؤسسة الأسرة في الإسلام وتعاليمه وتوجيهاته بشأن طريقة تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم لهذه الوحدة الأساسية للمجتمع من أجل تعزيز التقوى والعدالة الاجتماعية والتنمية التي هي عناصر هامة في المجتمعات الإسلامية؛

(د) لفت الانتباه إلى مختلف الصعوبات التي يلاقيها أفراد الأسر في نطاق المعوقات الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والتخلف.

(هـ) إبراز الفائدة من إدراج السياسات والبرامج المعنية بالأسرة في جدول الأعمال الإنمائي الوطني والدولي، ومنه جدول أعمال ما بعد سنة 2015م؛

(و) التداول حول الأفق الفلسفي والحقوقي للفكرة المعتمّدة حديثاً عن الأسرة والتي تروّج لها بعض الدوائر بناء على "التوجّه الجنسي" من أجل دعم التعريف المعترف به دولياً للأسرة الذي يراعي حقوق وواجبات مختلف أفراد الأسرة (كالآباء الوحيدين والأمّهات الوحيدات، والأوصياء، والأصول، والفروع)،

وتحاشي استحداث مفاهيم جديدة تبعث على الفرقة التي لا تقبلها الثقافة ولا الدين، ولا تتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**أصحاب السعادة،**

**أيها السيدات والسادة،**

إننا على ثقة بأن هذه الهيئة ستساعد "منظمة التعاون الإسلامي" على تحقيق نقلة نوعية في الطريقة التي تتلاقى بها الحقوق والحريات العالمية مع القيم الإسلامية لتقديم نظام متماسك وقوي يرمي إلى تسهيل التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. ويمكن أن تكون لمشورة الخبراء يدٌ على "منظمة التعاون الإسلامي" في صوغ سياسات ووضع خطط تمكّن من التصدي للصعوبات التي تواجهها الأمة- على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي- في مجال حقوق الإنسان.

أتمنى لكم مناقشات مثمرة في الوقت المتبقي من الدورة، وأتطلع إلى رؤية نتائج هذه الدورة وسماع خططكم المستقبلية لإنجاز مختلف المهام المنوطة بالهيئة.

**وشكراً لكم.**

## الملحق د

### "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي تختتم دورتها العادية السابعة التي عُقدت فيما بين يومي 19 و23 أبريل 2015م بمدينة جدة

جدة، 23 أبريل 2015م: عقدت "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها السابعة فيما بين يومي 19 و23 أبريل 2015م بمدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية. وحضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء والدول المراقبة في "منظمة التعاون الإسلامي"، والأمين العام وغيره من كبار موظفي "منظمة التعاون الإسلامي"، و"مجمع الفقه الإسلامي"، وممثلو وسائل الإعلام.

وقدمت رئيسة "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" المنتخبة حديثاً، السفيرة إلهام إبراهيم، في كلمتها الافتتاحية، لمحة عامة عما قامت به الهيئة من أنشطة سنة 2014م؛ كما ركزت على ما أحرزته الهيئة من تقدم في مختلف المهام التي كلفها بها مجلس وزراء الخارجية. وفي هذا الصدد، أعربت عن شكرها على الرد الإيجابي الوارد من الدول الأعضاء فيما يتعلق بورشة "العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على الدول وتأثيرها السلبي على تمتع شعوبها بحقوق الإنسان" التي عُقدت في السنة الماضية بمدينة طهران، وتنظيم مناقشة مواضيعية بشأن "مكافحة التطرف والتعصب في الإسلام" خلال الدورة السادسة للهيئة. وتضمنت الوثائق الختامية لكل من هذين اللقاءين توصيات هامة موجّهة لمختلف الأطراف المعنية، وكانت محلّ تقدير كبير بصفقتها مقترحات مفيدة تستحق أن تنظر فيها دول "منظمة التعاون الإسلامي".

وأدانت الهيئة- على لسان رئيستها- عملية القتل غير الإنسانية لأكثر من 100 طالب وطالبة في جامعة جاريسا الكينية على أيدي "شباب المجاهدين"، وللمئات من المدنيين الأبرياء على أيدي "داعش" في مختلف بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. وأعربت الهيئة عن تضامنها مع ضحايا هذه الأعمال الإرهابية، مؤكدة أن لا علاقة لهذه الأيديولوجيات المتطرفة والتشدد والتعصب والإرهاب بالإسلام، الذي هو دين سلام ويحث على الوسطية والاعتدال في تعاليمه.

وأعربت الهيئة عن قلقها الشديد على محنة المهاجرين من أفريقيا إلى أوروبا، ولاسيما التقارير الأخيرة التي تتحدث عن غرقهم بالآلاف قبل وصولهم إلى الشواطئ الأوروبية. ودعت الأمم المتحدة والجهات الأوروبية المعنية إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمعالجة الموضوع بطريقة شاملة، منها ضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة وفقاً للمعايير والمبادئ الدولية المعمول بها في مجال حقوق الإنسان. كما أعربت الهيئة عن قلقها بشأن استمرار محنة الفتيات التي اختطفتهن جماعة "بوكو حرام"، وحثت الجهات المعنية على اتخاذ جميع الإجراءات الاستعجالية الممكنة لتحديد مكان الفتيات المختطفات وفك أسرهن.

كما ألقى السيد إياد أمين مدني، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، كلمة في الاجتماع أعرب فيها عن تقديره للأنشطة المفيدة التي تقوم بها الهيئة على وفق أهدافها وغاياتها. وشدد السيد مدني على أهمية استقلالية عمل الهيئة، ومنها الاستقلال الفكري في المناقشات واتخاذ القرار، وأعرب عن دعم الأمانة العامة المعنوي واللوجستي والمالي الكامل لعمل الهيئة. وفي معرض الإشارة إلى الموضوع الأساسي للدورة، قال الأمين العام إن "منظمة التعاون الإسلامي" تعتبر قيم الأسرة بالغة الأهمية، ويجب حمايتها وتعزيزها على وفق القيم والتعاليم الإسلامية التي تتسق مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان. وأوصى بعقد مؤتمر خاص لمنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع، مؤتمر ينظر في التعريف والتدابير اللازمة للتصدي لمختلف الصعوبات التي تواجهها هذه الوحدة المجتمعية الأساسية وأفرادها في مختلف الظروف والأحوال. ورحب بمشاركة "مجمع الفقه الإسلامي" في النقاش، وحث على إقامة جسور التواصل بين المؤسستين من أجل دمج النظرة الإسلامية إلى المواضيع المترابطة والتوصل إلى آراء ومواقف موحدة. وفي سياق الترحيب بالتقدم المحرز في عدد من المواضيع الهامة، أكد أن على الهيئة أن تعمل على وضع معيار لحقوق الإنسان الإسلامية تستطيع الدول الأعضاء أن تقيس به سياساتها وتقدمها في هذا المجال. وأكد السيد مدني أن الصفة الاستشارية للهيئة لا تخولها تقديم المشورة لدول "منظمة التعاون الإسلامي" بشأن قضايا حقوق الإنسان فحسب، ولكنها تمكنها أيضاً من الدفاع عن القيم الإسلامية وتقديم صورة حقيقية لهذا الدين الذي هو دين السلام.

وخلال هذه الدورة التي دامت خمسة أيام، أجرت الهيئة مناقشات معمقة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالها، ومنها انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول "منظمة



التعاون الإسلامي"؛ والمهام المحددة التي كلفها بها مجلس وزراء الخارجية؛ والمسائل الإجرائية المتعلقة بطرق عملها وإنشاء آلية للتعامل مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً. كما تباحثت الهيئة مع ممثل المبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي المعنيّ بنزاع جامو وكشمير، حول حالة حقوق الإنسان في "كشمير التي تحتلها الهند"، وقررت أن تتعاون الآلية الدائمة المعنية برصد انتهاكات حقوق الإنسان في "كشمير التي تحتلها الهند" تعاوناً وثيقاً مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي حول هذا الموضوع. كذلك، دعت الهيئة سلطات ميانمار إلى ضمان حماية حق سكانها من الروهينغا في الحياة والسعادة؛ وتقديم المسؤولين عن التحريض على الكراهية والعنف إلى العدالة، واتخاذ إجراءات تضمن عدم التمييز في القوانين والممارسات (ولاسيما حرمان مسلمي الروهينغا من الجنسية) على أيّ أساس كان.

وجرياً على عادة تناول قضايا الساعة التي تهمّ الدول الأعضاء، أدارت الدورة السابعة للهيئة المناقشة المواضيعية حول "حماية قيم الأسرة"، وهي مناقشة أكدت أهمية الأسرة بصفتها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع التي لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة؛ كما تطرقت لمختلف الصعوبات التي تواجهها مؤسسة الأسرة وأفرادها في مختلف الظروف. وأبدت الدول الأعضاء والدول المراقبة في "منظمة التعاون الإسلامي" اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع، وشددت على أهمية العمل الجماعيّ لحماية وصون وتعزيز هذه القيم، التي تعتبر حاسمة في بناء مجتمعات تقدمية ومسالمة ومتسامحة تعيش في سلام مع نفسها ومع غيرها. وأكد الاجتماع التعريف الأساسيّ للأسرة بأنها علاقة توافقية طويلة الأمد بين رجل وامرأة تربطهما الحقوق والمسؤوليات المتبادلة المنصوص عليها في التعاليم الإسلامية. كما أدان الاتجاه المتعاطف إلى الخلط بين تعريف الأسرة والأفكار الجديدة المثيرة للجدل عن أسر السحاقيات والواطيين ومشتي الجنسين والمتحولين جنسياً [LGBT families] بناءً على التوجّه الجنسيّ، وهي أفكار ليست عالمية ولا تعترف بها المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وصدر بيانٌ منفصلٌ عن هذا الموضوع يلخّص مناقشات ووجهات نظر الهيئة حول هذا الموضوع.

وأعربت الهيئة عن قلقها البالغ وإدانتها الشديدة لتواصل الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية المتمثلة في اعتقال المواطنين الفلسطينيين دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، واستمرار وتوسّع أنشطة الاستيطان، ومواصلة فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع السلطة الفلسطينية من تحصيل الإيرادات، وفرض القيود على حرية تنقل الفلسطينيين، وحفر ومصادرة الأراضي والممتلكات المحيطة بالمسجد الأقصى- وكلها

أنشطة غير قانونية بموجب القانون الدولي وانتهاكات لمسؤوليات إسرائيل بصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال. وحثت فلسطين على رفع دعاوى ضد الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في المحاكم الدولية ذات الصلة لتحقيق العدالة. كما حثت المجتمع الدولي على أن يؤدي دوره في بذل الجهود اللازمة لتمهيد الطريق أمام التسوية العادلة والسلمية المنشودة منذ زمن بعيد لهذا النزاع، تسوية تسمح للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة ناجحة متصلة الأطراف تكون عاصمتها القدس الشرقية. كما أوصت الهيئة "منظمة التعاون الإسلامي" بعقد لقاءات منتظمة في المحافل الدولية ذات الصلة للتعريف بمحنة الفلسطينيين والتنسيق الوثيق مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فضح الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان. وأبدت الهيئة كذلك اهتمامها الشديد بزيارة فلسطين للاطلاع على أحوال حقوق الإنسان فيها عن كثب.

وأدانت الهيئة إدانة قاطعة ما فشا في الآونة الأخيرة من خطاب كراهية ضد المسلمين وحث من الرموز والشخصيات الدينية الإسلامية باسم حرية التعبير. وجددت الدعوة إلى مكافحة تشويه السمعة والتنميط الديني السلبي، وإلى حظر الترويج للكراهية الدينية التي تؤدي إلى التحريض على التمييز والعنف الملازم له. وفي هذا الصدد، رحبت بالاجتماع الخامس لعملية إسطنبول (الذي عقد يومي 3 و4 يونيو 2015 م بمدينة جدة)، وحثت جميع الأطراف المعنية على التفكير في سبل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل المتضمنة في القرار 18/16.

كذلك، تناولت الهيئة بالتفصيل قضايا الحق في التنمية وحقوق المرأة والطفل. ونوهت بأن دول "منظمة التعاون الإسلامي" قابلت الوثيقة الختامية لندوة "التأثير السلبي للعقوبات..." بترحيب كبير. وحثت الهيئة هذه الدول على متابعة توصياتها عن كثب، ولاسيما التوصية المتعلقة بإنشاء آلية رصد في كنف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تقييم تأثير هذه العقوبات على حقوق الإنسان. كما اعتبرت "العلوم والتكنولوجيا" أحد مجالات التعاون الهامة بين دول "منظمة التعاون الإسلامي"، في نطاق الحق في التنمية، وقررت التفكير في توصيات محددة بشأن هذا الموضوع في الوقت المناسب.

وفي مجال حقوق المرأة والطفل، تناولت الهيئة بالتفصيل القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والعنف ضد النساء والأطفال. ورحبت بعزم حكومة ماليزيا على استضافة مؤتمر خلال سنة 2015م حول موضوع تنفيذ خطة عمل "منظمة التعاون الإسلامي" المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وحثت الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة

لتحقيق التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التعاون الإسلامي حول دور المرأة في النهوض بدول "منظمة التعاون الإسلامي"، الذي عقد في نوفمبر 2014م بمدينة باكو، عاصمة أذربيجان. وقد تقرر أن تُعدّ الهيئة دراسات عن مجالات محدّدة من مجالات حقوق المرأة والفتاة، ومنها الحق في الميراث في الإسلام. كما دعت الدول الأعضاء إلى التصديق على النظام الأساسي لـ"منظمة تنمية المرأة" التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، حتى يمكنها الشروع في مزاولة عملها الهادف.

وشكرت رئيسة الهيئة، في كلمتها الختامية، الدول الأعضاء على ما تبديه من اهتمام شديد بعمل الهيئة وما تقدّمه من دعم مستمر لأنشطتها. وأكدت من جديد التزام الهيئة القويّ بأهدافها وغاياتها، وأعربت عن عزمها على الوفاء بمختلف المسؤوليات التي كلفتها بها الدول الأعضاء في مجال تعزيز حقوق الإنسان. كما أعربت السفيرة إلهام عن شكرها للأمين العامّ لمنظمة التعاون الإسلامي على اهتمامه الشخصيّ بنشاط الهيئة وعلى توفير الدعم القويّ الذي يمكنها من العمل بسلاسة ويسر. إضافةً إلى ذلك، أطلقت الرئيسة الدول الأعضاء على الخطط والمشاريع المستقبلية التي تعترم الهيئة التداول بشأنها، ومنها تعزيز الأبحاث وكتابة التقارير والدراسات التي تتخذ موقفاً من حق الميراث في الإسلام؛ وحقوق الأقليات في الإسلام؛ ومكافحة التطرف؛ وتعزيز ومناصرة حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب؛ وأهمية التنوع الثقافي والديني في سياق تشجيع حقوق الإنسان؛ وحرية التعبير وخطاب الكراهية، وقضية التوجه الجنسي؛ والحاجة إلى إعادة النظر في صكوك "منظمة التعاون الإسلامي" القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفيما يخصّ المهمة التي كلفها بها مجلس وزراء الخارجية والتي تتعلق بمسلمي جمهورية أفريقيا الوسطى، قالت إن وفد الهيئة في طريقه إلى بانجول، وسيتبادل وجهات نظر معمّقة مع "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" من أجل العمل المشترك على هذه القضية وعلى غيرها من المسائل ذات الأهمية المتبادلة.

وقررت الهيئة التصدي لموضوع "حرية التعبير وخطاب الكراهية" خلال دورتها الثامنة. كما قررت أن تخصص ورشتها السنوية خلال سنة 2015م لموضوع التربية على حقوق الإنسان، وشكرت حكومة إندونيسيا على عرضها استضافة هذه الورشة في جاكرتا، في وقت لاحق من هذه السنة.

وأعربت الهيئة عن خالص شكرها وتقديرها للبلد المضيف، ولحكومة المملكة العربية السعودية، ولخادم الحرمين الشريفين على دعمهم المتواصل والتزامهم بأهداف الهيئة وغاياتها وأنشطتها.

.....

## الملحق هـ

### "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" تؤكد، خلال المناقشة المواضيعية حول "حماية قيم الأسرة" في 21 أبريل 2015م، أهمية الأسرة بصفقتها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع التي لها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة

جدة، 23 أبريل 2015م: نظمت "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" مناقشة مفتوحة، يوم 21 أبريل، حول موضوع "حماية قيم الأسرة"، وذلك جرياً على عاداتها المتمثلة في تنظيم مناقشات مواضيعية حول قضايا الساعة التي تهتم "منظمة التعاون الإسلامي". وحضر المناقشة، إلى جانب أعضاء الهيئة، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي وعدد من الخبراء الدوليين الذين تناولوا هذا الموضوع من مختلف الجوانب، ومنها الصعوبات التي تواجهها مؤسسة الأسرة وأفرادها في مختلف الظروف والأحوال، وقدموا عدداً من التوصيات الهامة بشأن طريقة تعزيز هذه الوحدة المجتمعية الأساسية.

كما عبر ممثلو الدول الأعضاء والمراقبة في "منظمة التعاون الإسلامي" عن اهتمامهم الشديد بالمناقشة، وشددوا على أهمية العمل الجماعي لحماية وصون وتعزيز هذه القيم، التي تعتبر حاسمة في بناء مجتمعات تقدمية ومسالمة ومتسامحة تعيش في سلام مع نفسها ومع غيرها.

وفي نهاية المناقشة، أكدت الهيئة التعريف الأساسي للأسرة بأنها علاقة توافقية طويلة الأمد بين رجل وامرأة تربطهما الحقوق والمسؤوليات المتبادلة المنصوص عليها في التعاليم الإسلامية. وجددت القول بأن الرجال والنساء يتمتعون بالكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية على قدم المساواة، ولكنهم يضطلعون بأدوار ومسؤوليات مختلفة داخل الأسرة والمجتمع؛ وبأن الإسلام لا ينص في أي مكان على ما يوحي بتفوق أو دونية أي من الجنسين.

وأكدت الهيئة كذلك أن الأسرة- كما هو مبين في المعايير الدولية ذات الصلة مثل المادة 16 (3) من "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"- هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة. وينص عدد من الوثائق

الأساسية لحقوق الإنسان (ك"العهد الدولي الخاصّ بالحقوق المدنية والسياسية"، و"العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"اتفاقية حقوق الطفل") على أنّ جميع الدول ملزمة إلزاماً لا لبس فيه بتوفير هذه الحماية والدعم للأسرة، التي تضطلع بدور الوصيّ على الأخلاق والقيم التقليدية التي يعترف بها السكان والمجتمع. وأدانت الهيئة بشدّة الاتجاه المتعاطم إلى الخلط بين تعريف الأسرة والأفكار الجديدة المثيرة للجدل عن الأسر المثلية [LGBT families] بناءً على التوجّه الجنسيّ، وهي أفكار ليست عالمية ولا تعترف بها المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وسلّط الضوء على أهمية توفير الحماية لكل فرد من أفراد الأسرة، وأكدت الدور الهامّ للأباء والأمهات الذي يجيز لهم حقوقاً خاصة في اتخاذ القرارات بشأن نوع الأنشطة الدينية والأخلاقية والتربوية لأطفالهم. وأكّد الاجتماع ضرورة تعزيز وعي الأطفال في مجال التنقيف الجنسيّ على وفق تطور قدراتهم الذهنية، لكنه أدان عملية الترويج للحقوق الخلافية غير العالمية المتعلقة بالتنقيف الجنسيّ الشامل للأطفال، الذي يشمل مفاهيم وسلوكيات وممارسات غير مقبولة أخلاقياً لكثير من الجاليات والمجتمعات الدينية، ومنها الإسلام.

وشدّدت الهيئة على أن لكل بلد أو مجموعة من البلدان الحق في صياغة قوانينها وأنظمتها استناداً إلى منظومات قيمها، ومنها شؤون الأسرة. وهو حق أكدته كثير من الأحكام الواردة في القوانين الدولية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها القسم الأول (5) من "إعلان وبرنامج عمل فيينا"، الذي يسلط الضوء بوضوح على مبدأ الاعتراف والاحترام الواجب للتنوّع الثقافي والدينيّ في ميدان وتطبيق حقوق الإنسان.

وأكّد الاجتماع أنّ الأسرة في الإسلام هي الوحدة الأساسية للمجتمع التي تتمثل مهمتها ودورها الأساسيّ في الحفاظ على التماسك الاجتماعيّ. وتدل الأسرة في الإسلام على البنيتين النووية والموسّعة على حدّ سواء. وتتكون الأسرة المثالية من الزوج والزوجة، لكن ينبغي الاعتراف بالأسرة ذات العائل الواحد (ولاسيما الأسرة التي تعيلها امرأة) نتيجة الطلاق وغيره من العوامل. كما يقدم الإسلام توجيهات لحماية هذا النوع من الأسر بآليات مختلفة كالميراث والهبة ونظام الدعم الأسريّ المقدم من المجتمع والحكومة.

وأكّد الاجتماع أنّ الإسلام لا يعترف بالعلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ولا يعتبرها شرعيّة إلا في نطاق الزواج. كما أكّد أنّ المجتمع الصالح لا يمكن أن يستمر إلا بوجود الأسرة السليمة والمستقرة، وهو ما سمّاه القرآن الكريم "سكينة ومودة ورحمة"، ولا يمكن

أن يتحقق إلا بالزواج بين الرجل والمرأة زوجاً وزوجة (وأباً وأماً لأطفالهما). ولا ينبغي اعتبار أي ممارسة يُحتمل أن تهدد سلامة الأسرة جزءاً من حرية الاختيار.

وإضافة إلى ذلك، أكدت الهيئة أن الأسرة السليمة والمستقرة لا يمكن أن تقوم لها قائمة إلا إذا اعتُبر الزوج والزوجة متساويين في الكرامة والحقوق الأساسية للإنسان في كل من الأسرة والمجتمع. وينبغي التعامل معهما على أساس العدالة والمساواة بين الجنسين. ويشكل التآزر والتكامل بين الزوج والزوجة- كما هو منصوص عليه في القيم الإسلامية- أساس الاضطلاع بمسؤوليات متساوية والتمتع بالحقوق الأساسية داخل الأسر. ويجب ضمان تكافؤ الفرص لجميع أفراد الأسرة في تنمية قدراتهم البدنية والعقلية والروحية والفكرية وغيرها إلى جانب توفير الحماية لأفراد الأسرة من جميع أشكال العنف الجسدي والنفسي والجنسي.

### التوصيات:

شدّدت الهيئة على أهمية القيام بأنشطة ترويجية في المحافل ذات الصلة، ومنها العمل مع المنظمات غير الحكومية المناصرة للأسرة على عقد مؤتمرات وندوات من أجل تشجيع وتعزيز القيم الأسرية. وفي هذا السياق، دعت الهيئة مجلس وزراء الخارجية و"إدارة شؤون والأسرة" في "منظمة التعاون الإسلامي" إلى تنظيم مؤتمرات دولية واسعة النطاق بالتعاون مع من يشاطرها الرأي من المجموعات الجغرافية، ومؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دول "منظمة التعاون الإسلامي".

وعبرت الهيئة عن قلق شديد إزاء مضامين عدد من المنشورات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة (كاليونيسيف و"منظمة الصحة العالمية" و"صندوق الأمم المتحدة للسكان") التي تتحدث بالتفصيل عن فكرة ما يسمّى التوجه الجنسي والتعليم الجنسيّ الشامل للأطفال، واعتبرتها فكرة مثيرة للقلق وغير مقبولة أخلاقياً من مختلف القيم الدينية ويُحتمل أن تضرّ بمؤسسة الأسرة ذاتها. وحثت هذه الهيئات التابعة للأمم المتحدة على الإحجام عن استخدام هذه المواد الترويجية التي لم تُقرّ أو تُعتمد بتوافق الآراء، مما يقوض روح قيم ومعايير وصكوك حقوق الإنسان المقبولة عالمياً.

ودعت الهيئة جميع الدول الأعضاء إلى دعم مواقف وقرارات "منظمة التعاون الإسلامي" بشأن قضية الأسرة، ومنها قيم الأسرة وحماية الأسرة.

واعترفت الهيئة بالحاجة الماسّة إلى إيجاد الوسائل والسبل لحماية الأسرة وتماسكها في حالات النزاع وما بعد النزاع وغيرها من الظروف والأحوال الطارئة كأحوال أسر المهاجرين واللاجئين. وفي هذا الصدد، حثت دول "منظمة التعاون الإسلامي" على ضمان توفير حقوق الإنسان الأساسية والحماية القانونية لهذه الأسر المتضررة، ولاسيما الحق في التعليم والصحة.

ودعت الهيئة جميع الأطراف المعنية، ومنها آليات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى وضع الأسرة في صلب جداول أعمالها وتلافي الأفكار المغلوطة والخلافات، التي تتعارض مع القيم العالمية للأسرة.

## الملحق و

### بيان الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن غرق الأفارقة المهاجرين إلى أوروبا في البحر الأبيض المتوسط في الآونة الأخيرة

جدة، 23 أبريل 2015م: إنّ "الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان" تشعر بالانزعاج من الغرق المشؤوم الذي تعرض له آلاف المهاجرين الأفارقة في البحر الأبيض المتوسط في الآونة الأخيرة. وكان هؤلاء الأبرياء يفرون من بلدانهم لأسباب اجتماعية واقتصادية وأمنية شتى أجبرتهم على سلوك هذا الطريق الخطير إلى أوروبا بحثاً عن فرص أفضل لأنفسهم وعن المستقبل والأمان والازدهار الاقتصاديّ لأسرهم.

وقد أدى الرّدّ القاسي للجهات المعنيةّ باتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان المزيد من اليقظة إلى خسارة غير ضرورية ولا رجعة فيها لآلاف الأرواح البريئة. ومما يبعث على الأسى والأسف أنّ جهود الجهات المعنيةّ الدولية والأوروبية لمنع هذه الخسارة لم تكن كافية.

وتحتّ الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المجتمع الدوليّ، ومنه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، على إظهار الرحمة بتحمل مسؤوليتها الدولية والمبادرة إلى اتخاذ جميع التدابير التصحيحية اللازمة والمناسبة لضمان عدم حدوث مثل هذه المآسي مرة أخرى. كما تُشدّد على ضرورة التصديّ للأسباب العميقة للمشكلة بطريقة أكثر تماسكاً ومنهجية (كالأسباب التي تحمل هؤلاء الأشخاص على هجر أوطانها وخوض غمار مثل هذه الرحلات الخطرة) بدلاً من الاقتصار على معالجة أعراضها فقط.

\*\*\*\*\*